«صفقات الاستثمار الكبرى» جبهة إنقاذ الاقتصاد

- دولارات الإمارات تغطى النقد الأجنبى 3 سنوات
- «ارتجاج» فى السوق السوداء من «ضربة رأس الحكمة»
- «الصفقة الكبرى» تعيد رسم خارطة الساحل الشمالى
- البورصة تعيش ظاهرة «ديجافو»

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣١٥
الأحد
٣مارس ٢٠٢٤
٢٢شعبان ١٤٤٥
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

مساعد وزير الإسكان لـ«البورصجية»:

تخطيط 24 مدينة جديدة من الجيل الرابع

«ضريبة الأرباح» تشوه جاذبية سوق المال

«الصيام عن اليامينش» فى رمضان

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

أسعاره تُفسد عادات المصريين..

«الصيام عن الياميش» فى رمضان

كتبت: سها يحيى

أيام تفصلنا عن شهر رمضان المبارك، وفى هذه الأيام يعتاد المسلمون شراء «ياميش رمضان»، ووسط موجة الغلاء التى ضربت عدد كبير من السلع، شهدت أسعار ياميش رمضان ارتفاعًا كبيرًا أيضًا، خاصة المكسرات التى زادت بشكل مبالغ فيه؛ مما أدى إلى تخلى الكثير من المواطنين عن شرائها هذا العام.

وخلال جولة لـ«البورصجية» فى الأسواق، لرصد متوسط أسعار ياميش رمضان هذا العام، فقد تراوح سعر كيلو البندق بقشره من ٢٥٠ إلى ٢٨٠ جنيه للكيلو، كذلك تراوح سعر اللوز ما بين ٢٥٠ إلى ٢٨٠ جنيه للكيلو، وعين الجمل ما بين ٢٤٠ إلى ٢٥٠ جنيه للكيلو، أما البندق المقشر فيبدأ سعره من ٦٤٠ إلى ٦٨٠ جنيه للكيلو، واللوز المقشر من ٥٢٠ إلى ٥٨٠ جنيه، وعين الجمل المقشر من ٤٨٠ إلى ٥٤٠ جنيه، ويتراوح سعر كيلو الكاجو ما بين ٦٦٠ إلى ٧٩٠ جنيهًا، والفسدق تراوح سعره ما بين ٦٤٠ و٧٣٠ جنيهًا.

وتراوح سعر قمر الدين ما بين ٦٥ إلى ٨٠ جنيه، أما قمر الدين المانجو فسجل ٦٥ جنيهًا، وتراوح سعر بلح الوادى ما بين ٦٥ و٨٠ جنيهًا للكيلو، وكيلو البلح الأسوانى يبدأ من ٥٠ إلى ١٢٠ جنيه، وعلبة بلح الواحات الـ٥ كيلو بـ٢٥٠ جنيه، والزبيب تراوح سعره ما بين ١٢٠ إلى ٢٢٠ جنيه للكيلو، وتراوح سعر جوز الهند ما بين ١٥٥ إلى ١٩٥ جنيه.

فى حين تراوح سعر المشمشية ما بين ٤٠٠ إلى ٥٤٠ جنيه، والقراصيا تراوح سعرها ما بين ٣٠٠ إلى ٣٢٠ جنيه، والتين الأقراص تراوح سعره ما بين ٨٠ و١٠٥ جنيه، أما التين المجفف فيتراوح سعره ما بين ٣٦٠ إلى ٤٦٠ جنيه للكيلو، والخروب بلغ سعره ٢٠٠ جنيه للكيلو.

وقال محمد صالح، أحد البائعين: إن أسعار ياميش رمضان ارتفعت عن العام الماضى بنسبة ٥٠٪ فى بعض الأنواع، و٧٠٪ فى أنواع أخرى، موضحًا أن السبب فى ارتفاع أسعار ياميش رمضان هو ارتفاع سعر الدولار.

وتابع «صالح»: «أغلب الحاجات بتكون مستوردة خاصة المكسرات زى البندق واللوز وعين الجمل، وكل الأنواع دى فى زيادة، حتى الأنواع المصرية متأثرة بالمستورد، لأنه بيقارن نفسه بالمستورد، بالإضافة إلى التكلفة والعمالة للمنتجات المصرية بتكون مرتفعة».

وأكد أن المنتجات المصرية أصبحت ذات جودة عالية، حيث أن الزبيب أصبح يضاهى الإيرانى وأفضل منه، مضيفًا: «رمضان فى مصر بالنسبة لنا البلح، كل بيت لازم يجيب البلح الناشف الإبريمى بتاع أسوان أو بلح الواحات أو بلح سيوة والوادي، البلح هو اللى بيغنينا عن المنتجات المستوردة المكلفة».

وعن إقبال المواطنين على الشراء هذا العام، قال: «الإقبال ميجيش ١٠٪ من السنة اللى فاتت الناس دايما بتشترى حاجة رمضان بدري، لكن دلوقتى الزبون بيدخل يسأل الأسعار عامله إيه بس، وكنا متعودين فى رمضان الراجل بيشترى لبيته وبنته وأخته، لكن السنة دى الفرق فى الكميات، لأنه لو كان بيشترى بـ١٠٠ جنيه السنة اللى فاتت كل اللى هو عاوزه دلوقتى هيبقى عاوز ٣٠٠ جنيه فرق سعر وتكلفة».

وأشار إلى أن أكثر منتج عليه إقبال من ياميش رمضان هذا العام هو البلح، لأن سعره مناسب للجميع، أما المكسرات فالإقبال أصبح ضعيفًا جدًا عليها، بسبب ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

كذلك قال ياسر محمود، صاحب محل عطارة، إن البلح هو الحصان الرابح فى ياميش رمضان هذا العام، لذلك قام بشراء كميات كبيرة منه لأنه يعلم أن كل هذه الكميات سوف تُباع، أما باقى أنواع ياميش رمضان فيقوم بعرض عينات منها فقط، بسبب ارتفاع أسعارها وعدم الإقبال عليها، مضيفًا: «البلح السنة دى لو أى حد اشتراه هيحط عليه شويه لبن ويفطر، لكن العصاير عاوزه سكر كتير والسكر غالى عشان كده البلح أكتر حاجة عليها إقبال».

ولفت إلى أن الإقبال هذا العام ضعيفًا جدًا على شراء ياميش رمضان، خاصة المكسرات، حيث ارتفع سعرها وتجاوز الـ٥٠٠ جنيه.

وبسؤال المواطنين عن كيفية تعاملهم مع ارتفاع أسعار ياميش رمضان، قالت وفاء سمير، ربة منزل: إن أسعار ياميش رمضان مرتفعة للغاية هذا العام، وإن ياميش رمضان أصبح «رفاهية»، موضحة أنها اكتفت بشراء البلح والزبيب وجوز الهند فقط.

وأضافت سامية عادل، ربة منزل، أنها اكتفت بشراء كميات قليلة من الأنواع التى تريدها، فقامت بشراء نصف كيلو «مشكل» من البندق واللوز وعين الجمل بسبب ارتفاع أسعارهم بشكل كبير، بالإضافة إلى البلح الذى يعد شيئًا أساسيًا عند الإفطار.

يحمى المواطنين من خداع التجار..

التسعير الجبرى «مطلب شعبى»

تقرير: ياسمين عبد الفتاح

واصلت السلع ارتفاعاتها الهائلة – مع استمرار حرب غزة ودخولها فى شهرها الخامس- فى زعزعة الأسواق العالمية وتغذية المخاوف من أزمة الإمدادات، ليظهر قلة من الناس معدومى الضمير ليستغلوا الأزمات متلاعبين فى أسعار المواد الضرورية.

وأثارت الأزمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد، استياء الكثير من المواطنين، وأعربوا عن غضبهم من زيادة الأسعار بشكل فج للغاية؛ حيث أن نقص الدولار وارتفاع التضخم تسبب فى خلق أزمة كبيرة فى السوق المصرى.

وتوجهت «البورصجية» لمعرفة شكاوى وآراء المواطنين فى الشارع المصري، وكيف تدخلت الدولة لحل الأزمة.

يقول محمد محمود «موظف»: إن التجار استغلوا ظروف الغلاء وقاموا برفع الأسعار، فتم زيادة سعر منتجات الأجهزة ما يقرب من ٧ آلاف جنية فوق سعره الحقيقي.

وأعرب محمود عن غضبه قائلاً: إن ذلك يعتبر جنون، فهو لديه ابنتين غير قادر على تجهيزهم فى ظل الغلاء وتفاوت الأسعار فى الوقت الحالي.

ولفت عبد الله منتصر أن التفاوت الكبير فى أسعار المنتجات بين متجر وآخر أعلى من الصياح والشكوى فى الشارع المصري، مضيفًا أن عدم وجود تسعير جبرى للمنتج جعل الكثير من التجار يخدعون المستهلك بأسعارهم الوهمية.

فيما أكد سعيد الخضرى عضو شعبة المستوردين باتحاد الغرف التجارية، على ضرورة المطالبة بكتابة السعر على المنتجات حتى يتم ضبط الأسعار، ولا يتيح فرصة للتلاعب فى الأسعار فى حالة تذبذب السعر، مشيرًا أن أى سلعة مسعرة لا يمكن التلاعب بسعرها أو تغيير إلا بعد نفاذ الكميات المكتوب عليها السعر القديم.

وأضاف الخضري، أنه لابد من تشديد الرقابة على الأسواق بشكل أكبر وإلزام الشركات بإصدار فواتير بيعية ضريبية متضمنة البيانات الخاصة بالمنتج، وذلك لوقف احتكار السلع وإفلات أسعارها.

يقول هشام عباس وكيل أول وزارة التموين بالقاهرة، طبقًا لقرار رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٤، يجب على الشركات والمنشآت المنتجة والمستوردة والموردة الالتزام بإصدار فواتير بيعية ضريبية متضمّنة البيانات التى توضح نوع المنتج، والحد الأقصى للسعر النهائى للمستهلك، شاملا الضرائب والأعباء المالية باللغة العربية غير قابل للإزالة أو المحو.

كما يلتزم على الشركات المشار إليها بالمادة الأولى من هذا القرار، فى حالة أى تغيير فى سعر البيع النهائى للمنتج ضرورة إخطار الوزارة وتحديد الأسباب لحظر التلاعب بالأسعار، وعلى كل من سيخالفلاسيعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالقوانين المنظمة وذلك لضمان حماية المستهلك.

صندوق استثمار ومنطقة حرة وشهادات ٢٠٪.. أيهما أفضل؟

3 حلول للسيطرة على «انفلات عيار الذهب»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

دعا مستشار وزير التموين لشؤون صناعة الذهب، ناجى فرج، إلى طرح شهادات ادخار بنكية بفائدة قدرها ٣٠ بالمئة من أجل ضبط سوق الذهب فى مصر، خصوصا مع ارتفاع نسبة التضخم إلى ٣٤ بالمئة، معتبرا أن «هذه الشهادات سيكون لها تأثير جيد جدًا على ضبط الأسواق».

وزادت أسعار الذهب فى مصر بنحو ٢٤ فى المئة خلال شهر يناير من العام الجاري، بحسب سعيد إمبابى رئيس منصة (آى صاغة) لبيع المجوهرات عبر الإنترنت.

وارتفع سعر الذهب عيار ١٤ ليصل إلى ٢٤٢٠ جنيها للجرام، وسجل عيار ١٨ نحو ٣١١١ جنيها للجرام، وبلغ سعر عيار ٢١ نحو ٣٦٣٠ جنيها للجرام، أما سعر عيار ٢٤ فوصل إلى ٤١٤٩ جنيها للجرام.

لكنّ هذه الزيادة فى الأسعار «غير مبررة» وفقا لمستشار الوزير الذى يعتقد أن «السعر الطبيعى يتراوح بين ٢٨٠٠ إلى ٢٩٠٠». وأشار إلى أن «أسعار الذهب بدأت فى التراجع، إذ انخفضت ٨٠٠ جنيه خلال اليومين الماضيين، متوقعا انخفاض الأسعار بنحو ٣٠٠ جنيه على الأقل خلال الفترة القليلة القادمة.

ودعا فرج فى تصريحات تلفزيونية إلى إنشاء منطقة حرة للذهب فى مصر وإلغاء جميع الرسوم على واردات الذهب والمعادن الثمينة، ما سيؤدى إلى ضبط سوق الذهب فى مصر، والوصول إلى الأسعار العادلة للمعدن النفيس.

يأتى ذلك فيما كشف مجلس الذهب العالمى عن ارتفاع الطلب على الذهب فى مصر خلال عام ٢٠٢٣ بنحو ٥,٥ طن بنسبة ١٠,٧ بالمئة حيث سجلت ٥٧ طنا مقابل ٥١,٥ طن فى عام ٢٠٢٢، ما يشير إلى إقبال كبير من المواطنين على شرائه؛ بدافع التحوط من انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار.

فى يناير الماضى وحده، اشترى المصريون ١٠ أطنان سبائك وجنيهات ذهب، بحسب مستشار وزير التموين لشؤون صناعة الذهب، ناجى فرج.

وأشار تقرير مجلس الذهب العالمى إلى أنه تم اقتناء ٣٠,٣ طن من السبائك والعملات الذهب خلال عام ٢٠٢٣ مقابل ١٩,٢ طن فى ٢٠٢٢، بزيادة قدرها ١١,١ طن بنسبة ٥٧,٨ بالمئة حيث أصبح الاتجاه العام فى مصر لشراء الذهب الخام من العملات والسبائك هربا من المصنعية المرتفعة. وأوضح المجلس أن المشغولات الذهبية سجلت ٢٦,٧ طن فى العام ٢٠٥٣ مقابل ٣٢,٣ طن فى عام ٢٠٢٢، بتراجع ٥,٦ طن بنسبة ١٧,٣٪ مع انخفاض الطلب عليها بسبب ارتفاع المصنعية.

من جهته، ذكر تحليل لـ«جولد بيليون» أن الذهب حقق فى مصر خلال عام ٢٠٢٣ مستويات تاريخية حيث ارتفع سعر الذهب عيار ٢١ منذ أن افتتح العام عند المستوى ١٦٩٠ جنيه للجرام وحتى تسجيل أعلى مستوى تاريخى عند ٣٣٣٠ جنيه للجرام بنسبة ارتفاع ٩٧ بالمئة ليربح ١٦٤٠ جنيه وهو ما يفسر لنا الإقبال الكبير على شراء الذهب.

وذكر التقرير أن مشتريات المصريين للسبائك وعملات الذهب بدأت تحقق قفزات كبيرة بدءا من عام ٢٠٢٤، كما تراجع الطلب على المشغولات الذهب بشكل تدريجى عند المقارنة بمستويات ما قبل الأزمة.

عالميًا، توقع محللون فى «سيتى بنك» أن تصل أسعار الذهب إلى ٣ آلاف دولار للأونصة بحلول فى ٢٠٢٥، فقد تسارعت مشتريات البنوك المركزية من المدن الأصفر إلى مستويات قياسية فى السنوات الأخيرة، من أجل تنويع الاحتياطيات وتقليل مخاطر الائتمان.

ويمكن أن ترتفع أسعار المعدن الأصفر بنسبة ٥٠٪ إذا استمرت البنوك المركزية فى زيادة مشترياتها من الذهب بشكل حاد، بحسب ما قاله رئيس أبحاث السلع فى أمريكا الشمالية فى سيتى بنك، أكاش دوشي.

يتم تداول الذهب حاليا عند مستوى ٢٠١٦ دولارًا للأونصة تقريبا، وقد حافظت البنوك المركزية فى العالم على أكثر من ١٠٠٠ طن من صافى مشتريات الذهب لمدة عامين متتاليين، حسبما أفاد مجلس الذهب العالمى فى يناير ٢٠٢٤.

لكن «إذا تضاعف بسرعة كبيرة إلى ٢٠٠٠ طن، فإننا نعتقد أن هذا سيعزز مسارا تصاعديا للغاية بالنسبة للذهب»، بحسب أكاش دوشي.

وتتجه الحكومة إلى تنشيط الاستثمار فى صناديق الذهب بمصر خلال الفترة المقبلة، بشكل يسهم فى التحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار من خلال المشاركة فى استثمار منظم وآمن.

ويمثل إطلاق أول صندوق للاستثمار فى الذهب الشريحة الأولى لعدد من صناديق الاستثمار فى المعادن النفيسة سيتم إنشاؤها بهدف تحقيق عوائد مناسبة تتوافق مع السياسة الاستثمارية لمختلف شرائح المجتمع، وفقا لرئيس هيئة الرقابة المالية المصرية الدكتور محمد فريد صالح.

وأكد رئيس الوزراء، مصطفى مدبولى نهاية الشهر الماضي، أن صناديق الاستثمار فى المعادن، ومنها الذهب، تأتى فى ضوء الرغبة فى توفير فرص استثمارية وادخارية تلبى احتياجات مختلف فئات المجتمع، بشكل يسهم فى التحوط ضد مخاطر تقلبات الأسعار من خلال المشاركة فى استثمار منظم وآمن، مضيفا أن هذه الصناديق تأتى كذلك فى إطار جهود الإصلاح الاقتصادى الذى تنتهجه الدولة المصرية فى مختلف المجالات والقطاعات.

ودعا المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، المواطنين لاستثمار أموالهم فى «صندوق الاستثمار فى الذهب»، مشيرا إلى أنه من مزايا الاستثمار فى الصندوق أولًا إمكانية البدء فى الاستثمار بمبالغ صغيرة وبدون حد أقصى، وثانيا ضمان التعامل فى ذهب مضمون، وثالثا توفير جزء المصنعية التى يحصل عليها تجار الذهب، ورابعا توفير خدمات حفظ الذهب لدى أماكن معتمدة ومسجلة بسجلات الهيئة العامة للرقابة المالية.

«رأس الحكمة» بداية لجذب كيانات جديدة..

«صفقات الاستثمار الكبرى».. جبهة إنقاذ الاقتصاد

التوسع فى مشاركة القطاع الخاص المحلى والأجنبى.. ومطلوب تغيير السياسات الحكومية

كتب – رأفت كمال:

خلال السنوات الثلاث الماضية واجه الاقتصاد المصرى تحديات جسيمة فرضت واقعًا صعبًا على مختلف جوانب الحياة مع ارتفاع غير مسبوق فى أسعار الكثير من السلع والخدمات وتفاقم أزمة نقص النقد الأجنبى بعد خروج استثمارات غير مباشرة بأكثر من ٢٠ مليار دولار فى أعقاب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا فى فبراير ٢٠٢٢ وتراجع تحويلات المصريين المقيمين بالخارج نتيجة ظهور سوق موازية لسعر صرف العملات الأجنبية أمام الجنيه، وكذلك تراجع إيرادات السياحة وقناة السويس بسبب الحروب التى تشهدها المنطقة.

وأمام هذه التحديات الكبيرة كان على الحكومة أن تبحث عن حلول جريئة وغير تقليدية للخروج من مأزق الأزمة الاقتصادية والبحث عن مصادر جديدة لتدفق النقد الأجنبى وجاءت الانفراجة خلال الأيام الماضية مع الإعلان عن أكبر صفقة استثمار أجنبى مباشر فى تاريخ مصر والخاصة بمشروع تنمية مدينة رأس الحكمة شمال غربى البلاد على البحر المتوسط فى خطوة من شأنها أن تضخ فى خزينة الدولة نحو ٣٥ مليار دولار فى غضون شهرين وبإجمالى استثمارات ١٥٠ مليار دولار.

ويتضمن الاتفاق المالى مع شركة أبوظبى التنموية القابضة شقين الأول استثمار مباشر يدخل للدولة المصرية فى غضون شهرين بإجمالى ٣٥ مليار دولار وسيقسم هذا المبلغ على دفعتين الأولى خلال أسبوع بإجمالى ١٥ مليار دولار والثانية بعد شهرين من الدفعة الأولى بإجمالى ٢٠ مليار دولار أما الشق الثانى عبارة عن حصة من أرباح المشروع طوال فترة تشغيله تخصص للدولة المصرية تقدر بنسبة ٣٥٪.

وستعمل شركة أبوظبى القابضة على بناء مدينة الجيل القادم على مساحة ١٧٠ كيلومترًا مربعًا فى رأس الحكمة التى تقع على بعد نحو ٢٠٠ كيلومتر غربى الإسكندرية فى منطقة منتجعات سياحية راقية وشواطئ تشتهر بالرمال البيضاء يقصدها الأثرياء وسوف تضم المدينة مناطق استثمارية وصناعات خفيفة وتكنولوجية ومتنزهات ترفيهية ومرسى ومطارًا بالإضافة إلى مشاريع سياحية وسكنية وسيوفر المشروع الضخم ملايين من فرص العمل للشباب المصرى حيث تحتاج مصر إلى أكثر من مليون فرصة عمل جديدة سنويًا.

ويبدو أن هذه الصفقة العملاقة فى رأس الحكمة هى مقدمة لصفقات أخرى مع دول خليجية وكيانات أخرى عالمية حيث تستعد الحكومة خلال الفترة القادمة لطرح صفقة استثمارية كبرى أخرى فى منطقة رأس جميلة بشرم الشيخ مع المملكة العربية السعودية باستثمارات تصل إلى أكثر من ٥٠ مليار دولار لتطوير المنطقة، حيث سيتم إقامة مشروع فندقى على مساحة ٤٠٣ آلاف و٦١٥ مترًا مربعًا وإقامة فندق ٤ نجوم بطاقة استيعابية ٨٤٤ غرفة بالإضافة إلى ١٢٨٨ شقة فندقية.

ودخل جهاز قطر للاستثمار فى مفاوضات جادة مع الحكومة للاستثمار فى الفنادق التى تعتزم الدولة تنفيذها بمشروع العلمين ريفيرا السياحى بالمنطقة الغربية بمدينة العلمين الجديدة والذى من المتوقع أن يوفر أكثر من ٣٠ ألف فرصة عمل ويستقطب حتى ٣ ملايين سائح لزيارته سنويًا حيث أطلع المسؤولون بجهاز قطر للاستثمار على المخطط العام للمشروع وأبدوا إعجابهم الشديد بموقعه ومكوناته، مؤكدين أن الجهاز يسعى خلال الفترة المقبلة للاستثمار فى القطاع السياحى والفنادق فى مصر سواء القائمة أو التى سيتم تدشينها.

ويطل مشروع العلمين ريفيرا على الشريط الساحلى الممتد لمسافة ٦ كيلومترات ويقام على نحو ١٠ ملايين متر مربع مما يؤهله ليكون وجهة سياحية للساحل الشمالى على مدار العام مع إنشاء ما يقارب ١٥ ألف غرفة فندقية ومناطق متنوعة ومتعددة الأغراض منها منطقة المارينا ومنطقة ترفيهية للأسر وأماكن أخرى لممارسة الرياضات المائية وأندية الشواطئ والجولف ومحلات المطاعم والتجزئة وإنشاء مدينة طبية على مستوى عالمى فضلا عن مركز استشفاء.

على صعيد متصل وفى إطار الجهود التى تبذلها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودمج القطاع الخاص مع الحكومى تنفيذًا لسياسات الدولة، كشف وزير الطيران المدنى محمد عباس حلمى أن مصر ستعلن قريبًا عن مزايدات عالمية لإدارة وتشغيل المطارات المصرية وأن جميع المطارات ستكون متاحة بما فيها مطار القاهرة الدولى مشيرًا إلى أن الهدف هو توفير تجربة طيران أفضل للركاب وتحديث الخدمات وتطوير الأداء وضخ المزيد من العملة الصعبة إلى البلاد.

ومن الجهود الحكومية التى تبذل لتوبع مصادر الدخل الأجنبى التوسع فى تخصيص الأراضى لمستثمرين عرب وأجانب بالمدن الجديدة مقابل سداد قيمتها بالدولار بتحويل من الخارج وأحدثها تخصيص الحكومة أرضًا بمساحة ١٥٧ فدانًا لمستثمر إماراتى لإنشاء مشروع عقارى باستثمارات ٦٠ مليار جنيه بما يعادل ٢ مليار دولار بمدينة القاهرة الجديدة وأرض أخرى بمساحة ٤٧٪ لمستثمر مصرى مقيم بإنجلترا لإقامة مشروع طبى تعليمى عمرانى متكامل بمدينة الشروق.

وساهمت آلية تخصيص الأراضى بالدولار للمستثمرين العرب والأجانب التى أقرتها الحكومة فى ديسمبر عام ٢٠٢٢ فى جذب استثمارات ضخمة للبلاد سواء من حصيلة بيع الأراضى أو حجم الاستثمارات المنفذة لإنشاء مشروعات عقارية تسهم فى تحقيق التنمية العمرانية حيث بلغت حصيلة الحكومة من بيع الأراضى والوحدات السكنية بالدولار ٥,٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣ مما دفعها لاتخاذ قرار بالتوسع فى آلية تخصيص الأراضى بالدولار لتمتد حتى شهر مارس الجارى خصوصًا فى ظل وجود إقبال من المستثمرين.

ومع الإعلان عن صفقات الاستثمارات العربية الضخمة فى مصر وتدبير البنوك طلبات الشركات من العملات الأجنبية لاستيراد المواد الخام والسلع الأساسية، شهدت السوق الموازية للصرف انخفاضًا فى أسعار العملات الأجنبية أمام الجنيه المصرى حيث تراجع سعر الدولار فى السوق السوداء من مستويات ٧٠ جنيهًا إلى ٥٢ جنيهًا ثم وصل إلى ٤٥ جنيهًا كما قفزت السندات السيادية المصرية الدولارية مع وصول العديد من أدوات الدين المقومة بالدولار إلى أقوى مستوياتها فى عامين تقريبًا مما يؤكد قدرة مثل هذه المشاريع على معالجة الأزمة الاقتصادية الحادة التى تعانى منها مصر.

ويقول خبراء اقتصاديون أن هذه الصفقات لها دلالات قوية على أن الحكومة تمضى قدمًا نحو توسيع مشاركة القطاع الخاص المحلى والأجنبى مشيرين إلى أن الاستثمار المباشر العصا السحرية والحل الأمثل على المدى المتوسط والبعيد لتعزيز قدرة الاقتصاد المصرى فى مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية العالمية كما أن زيادة الاستثمار المباشر يسهم فى زيادة الإنتاج وتوفير السلع والمنتجات بأسعار تنافسية للأسواق المحلية والتصديرية كما يترجم إلى فرص عمل وزيادة فى حصيلة الدولة من العملة الأجنبية ومن ثم يحقق الاستثمار تنمية اجتماعية واقتصادية سريعة ومستدامة لانطلاقة قوية لمصر فى محور جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأكد الخبراء أن هذه الصفقات يجب أن يتبعها تغييرات فى السياسات الحكومية فى سعر الصرف والسياسة التجارية وكل ما يخص بيئة الاستثمار وأن تسارع الحكومة فى التخارج بشكل أكبر من الاقتصاد لتزيد من حجم التدفقات النقدية من العملة الصعبة لموازنة حجم الطلب وكذلك التركيز على زيادة الإنتاج من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الصادرات والانتقال من الاقتصاد الريعى إلى العينى أى الاهتمام بالزراعة والصناعة واستعادة الثقة فى الاقتصاد لتشجيع تحويلات المصريين بالخارج.

آمال كبيرة بخفض الأسعار..

الغلاء يدور فى «رأس الحكمة»

كتب – عبد الفتاح فتحي

يعقد المصريون آمالا كبيرة على صفقة «رأس الحكمة» التى أبرمتها الحكومة مع الجانب الإماراتي، فى إجبار قطار الأسعار على العودة إلى الخلف، أو التوقف على الأقل، إذ انخفض سعر الدولار فى السوق السوداء إلى نحو خمسين جنيها أو يزيد قليلا، بعدما كان قد وصل إلى ٧٢ جنيها، للمرة الأولى فى التاريخ.

واتخذت الأسعار منحنى تصاعديا سريعا خلال الفترة الفائتة، حتى وصل سعر كيلو اللحم فى المدن نحو إلى ٥٠٠ جنيه أيضا للمرة الأولى مرة فى تاريخ البلاد، إضافة إلى تراجع كل من الاستثمار الأجنبى المباشر ودخل قناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، وفقا لأرقام رسمية.

وبدأت بعض السلع تختفى من السوق، وليس هذا فحسب بل اختفت أصناف مهمة من الأدوية، بالإضافة إلى شلل جزئى فى حركة البيع والشراء قبيل شهر رمضان بسبب الأسعار، وكانت أغلب الظن لدى المواطنين أن قطار الأسعار لن يتوقف، وأن الأزمة ستتفاقم قبل أن تطل «رأس الحكمة» باستثماراتها.

ورأس الحكمة هى منطقة على ساحل البحر المتوسط شمالى مصر على بعد نحو ٣٥٠ كيلومتراً شمال غرب القاهرة، وهى عبارة عن نتوء أرضى يدخل إلى البحر المتوسط وبها شواطئ غير مستغلة على ساحل المتوسط، وينتشر بها بعض القرى.

وأعلن رئيس الوزراء، مصطفى مدبولي، أن الإمارات ستضخ «٣٥ مليار دولار استثمارات مباشرة» فى غضون شهرين فى مصر عبر مشروع لتنمية مدينة رأس الحكمة على ساحل البحر المتوسط.

وقال مدبولى إن الدولة ستخصص نحو ١٧٠ مليون متر ما يوازى أكثر من ٤٠ ألف فدان للمشروع، متوقعا أن يتم ضخ استثمارات تصل إلى ١٥٠ مليار دولار على مدى عمر المشروع من دون تحديد هذا المدى.

وستحتفظ مصر بحصة قدرها ٣٥ فى المئة فى مشروع رأس الحكمة وعوائده ومن المتوقع أن يبدأ العمل فى أوائل عام ٢٠٢٥. وتوقع رئيس الحكومة المصرية أن يزيد حجم السياح إلى مصر بمقدار ٨ ملايين سائح سنويا بعد إتمام المشروع.

ولن يقتصر المشروع على سياحة المنتجعات والشواطئ فحسب، بل سيشمل أنشطة التسوق والرحلات البرية والبحرية، وأيضا سيشمل أنشطة صناعية موجهة للزائرين سواء كانت تقليدية أو حديثة، فالمشروع بعمق سبعة كيلومترات، ولذا سيضمن تطور قطاعات أخرى صناعية وزراعية وخدمية ولوجستية، فهو متكامل وليس محدودا، وفقا لما قاله عضو غرفة شركات السياحة المصرية مجدى صادق فى تصريحات صحفية.

من جهته، أكد وزير التموين، على المصيلحي، أنّ تطوير منطقة رأس الحكمة، يسهم قريبًا جدًا فى خفض أسعار السلع، نظرًا لما يوفره من السيولة الدولارية اللازمة للسلع المستوردة.

وقال علاء عز، الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، إن أسعار السلع ستبدأ فى الانخفاض بعد أسبوعين؛ نتيجة الانخفاضات المتتالية لسعر الدولار فى السوق الموازية بعد توقيع صفقة «رأس الحكمة".

وأوضح فى تصريحات صحفية، أن انخفاض أسعار السلع سيكون بنسب متفاوتة حسب المكون الدولارى لكل منها، فالزيوت على سبيل المثال ٩٠ بالمئة منها مكون دولارى وستنخفض بشكل يعكس انخفاض قيمة الدولار، وكذلك ستنخفض الأعلاف بما يتوافق مع المكون الدولارى لها.

وأكد أن السلع ستنخفض بعد أسبوعين رغم أنه من الطبيعى انخفاضها بعد مرور ٣ أشهر من الآن وهى مدة الدورة الاستيرادية؛ وذلك نظرًا لوجود كم كبير من البضائع فى الموانئ تنتظر الإفراج مع توفير السيولة الدولارية.

واتفق معه أحمد شيحة، عضو شعبة المستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، الذى قال «يجب أن تنخفض الأسعار فوراً بمجرد هبوط سعر الدولار فى السوق الموازي»، مشددا على ضرورة هبوط أسعار جميع السلع بما فيها الزراعية المرتبطة بأسعار التقاوى والبذور المستوردة من الخارج.

وانعكست صفقة «رأس الحكمة» مباشرة على أسعار الذهب التى هبطت بقيمة تتخطى ٥٠٠ جنيه، ليصبح سعر الجرام عيار ٢١ بنحو ٢٩٠٠ جنيه، وعيار ١٨ بنحو ٢٥٢٠ جنيها، بينما يسجل سعر الجرام عيار ٢٤ نحو ٣٣٧٠ جنيها، أما سعر الجنيه الذهب فأصبح ٢٥٩٢٠ جنيه.

ورغم ذلك لا ينصح وصفى أمين، مستشار شعبة الذهب، بشرائه فى الوقت الحالي، والانتظار لحين استقرار الأسعار التى ستواصل الانخفاض، متوقعا وصول سعر عيار ٢١ إلى نحو ٢٧٠٠ جنيه.

بالنسبة إلى الأجهزة الكهربائية، قال أشرف هلال، رئيس شعبة الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية بالغرف التجارية، إنه فى حال توفير البنك المركزى عملة الدولار للشركات المُنتجة دون حد أقصى ستهبط أسعار الأجهزة خلال ٣ أشهر لحين دوران رأس المال وإنتاج أجهزة جديدة.

وفى سوق السيارات، أكد المهندس خالد سعد، الأمين العام لرابطة مصنعى السيارات، أن صفقة «رأس الحكمة» ستوثر بشكل إيجابى فى قطاع السيارات، مضيفا أنه مع انخفاض الدولار فى السوق الموازى واستقراره فى البنوك، فهذا سيؤدى إلى انخفاض أسعار السيارات، ولكن بعد ٤ أشهر على الأقل.

ويشير عدد من الخبراء الاقتصاديين إلى أنه ينبغى للحكومة أن تتمتع بالرشادة فى إنفاق هذه المبالغ، وأن تتخذ إجراءات قوية فى السوق لضبط الأسعار بعد إتاحة النقد الأجنبي.

تعافت صفقة «رأس الحكمة»..

البورصة تعيش ظاهرة «ديجافو»

المتعاملون يتخلصون من أسهم العوائد الدولارية.. و«العقارى» المستفيد الأكبر

كتب- محمد ربيع :

تعافت مؤشرات البورصة المصرية خلال جلسات الأسبوع الماضى من تداعيات إعلان تفاصيل صفقة تطوير مدينة «رأس الحكمة» الأضخم فى تاريخ البلاد، إذ منيت المؤشرات بخسائر تجاوزت ١١٥ مليار جنيه خلال جلسة مستهل الأسبوع، الأحد، فيما عاودت جنى الأرباح خلال باقى جلسات الأسبوع لتتعافى من آثار الصفقة وانهيار الدولار فى السوق الموازية.

ووقعت الحكومة، الجمعة الماضي، مع شركة القابضة (ADQ) الإماراتية، أكبر صفقة استثمار مباشر فى تاريخ البلاد، لتطوير مشروع مدينة رأس الحكمة، البالغ مساحتها ١٧٠ مليون متر مربع، مقابل ٣٥ مليار دولار تدفع خلال شهرين، وبتكلفة إجمالية ١٥٠ مليار دولار لباقى مراحل المشروع.

وعقب انتهاء الجلسة الحادة، أشارت شركة «برايم» القابضة إلى أن ماحدث للبورصة المصرية فى الأيام الماضية شهدته بورصة الأرجنتين من قبل، حيث ارتفعت قيمة العملة بعد صفقة كبيرة مع صندوق النقد.

وأطلقت على ما حدث بظاهرة «ديجافو»، وهى كلمة فرنسية تعنى تكرار مشاهدة نفس الموقف أو الحدث من قبل، ففى البداية، انخفض مؤشر «إس آند بى ميرفال» الأرجنتينى ومكوناته بنسبة تصحيح قوية، تراوحت بين ٢٠٪ و٣٥٪، مما يعنى أن السوق المصرية قد تشهد تراجعًا مماثلًا على الأقل بنسبة ٢٠٪، وفى الحد الأقصى بنسبة ٣٥٪.

وتوقع خبراء بأسواق المال لـ«البورصجية»، استمرار التعافى بعد التراجع العنيف بجلسة مستهل الأسبوع الماضى على أثر إعلان تفاصيل صفقة «رأس الحكمة»، ومعاودة اختبار السوق منطقة المقاومة ٢٩٥٠٠ نقطة إلى ٢٩٦٠٠ نقطة من جديد، ليحاول المؤشر الرئيسى بعد ذلك استهداف مستويات تاريخية جديدة.

وتوقع سامح هلال، خبير أسواق المال، أن تشهد البورصة تحولًا إيجابيًا خلال الشهر المقبل، خاصة مع انتهاء عمليات جنى الأرباح وظهور نتائج أعمال الشركات للتعرف على الشركات التى حققت ربحية قوية وتمسك بعض المستثمرين بالأسهم ذات الملاءة المالية، فضلًا عن تفضيل بعض المستثمرين لجنى جزئى للأرباح بعد الارتفاعات السابقة، إضافة إلى تركز السيولة داخل أسهم قطاعى العقارات والمواد الأساسية.

وأكد «هلال»، أن صفقة «رأس الحكمة» دفعت بعض المتعاملين لبيع الأسهم ذات العوائد الدولارية، فى ظل ظهور إمكانية توافر الدولار بالقطاع المصرفى بصفة مستدامة، مشيرًا إلى أن الصفقة الاستثمارية التاريخية ستساعد الدولة فى محاربة وجود سعرين لسعر الصرف بما يؤدى لزياد التدفقات الدولارية بالاقتصاد المصري.

وأوضح أن الصفقة ستدعم موقف مصر من التدفقات الدولية، وستسهم فى زيادة حجم الاقتراض من صندوق النقد الدولي، والنتيجة المتوقعة ٧ لـ ١٠ مليارات دولار، بما يسهم فى سد احتياجات البلاد هذا العام.

بينما أكد حسام عيد، خبير أسواق المال، إن غالبية الأسهم صعدت صعودًا حادًا على مدار الأشهر الماضية، بعد إعادة تقييمها وفقًا لأسعار الدولار فى السوق الموازية والذى كان قد تجاوز ٧٠ جنيهًا، بينما بعد صفقة رأس الحكمة التى ستدر على مصر ٣٥ مليار دولار خلال شهرين وأكثر من ١٥٠ مليار دولار خلال فترة تنفيذ المشروع تبدلت التوقعات بشأن الدولار فى السوق الموازية، وبالتالى تم اعادة تقييم سريعة لأسعار الأسهم وفقا لأسعار الدولار المتوقعة فى المستقبل والتى تقل كثيرًا عن الأسعار السابقة.

وأوضح «عيد»، أن العديد من الأسهم الكبرى خاصة التى سجلت ارتفاعات قياسية فى الأسابيع الأخيرة بسبب ارتفاع الدولار فى السوق الموازية، هوت فى تعاملات جلسة مطلع الأسبوع وعلى رأسها أسهم «البنك التجارى الدولي، وسيدى كرير للبتروكيماويات، وأبو قير للأسمدة، والاسكندرية لتداول الحاويات، والنساجون الشرقيون»، وجميعها هبطت بنسبة تراوحت بين ١٠ إلى ٢٠٪.

ولفت إلى أن تعاملات البورصة تتناسب طرديًا مع سعر الصرف، إلا أن الصفقة تعد رسالة قوية للمستثمرين الأجانب بأهمية وجاذبية الاستثمار فى مصر، مضيفًا أن أكثر القطاعات استفادة فى الفترة القادمة هى أسهم القطاع العقارى، ومواد البناء والتشييد نظرًا لاستقبالها أكبر قدر من السيولة.

وفسرت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، الهبوط الكبير لمؤشرات البورصة مع بداية تداولات جلسة الأحد الماضى بالأنباء الإيجابية عن صفقة «رأس الحكمة»، مؤكدة أن سوق المال مع أى خبر إيجابى تحدث عمليات بيع كثيرة لأسهم المؤسسات المحلية.

وأشارت إلى أن التدفقات المرتقبة من الصفقة ستساهم فى سد فجوة التمويل الدولارية لمصر، فضلا عن مساهمتها فى تقليص الفارق بين سعرى الدولار فى السوقين الرسمية والموازية، مضيفة أن سهم البنك التجارى الدولى كان من بين الأبرز أداء خلال الفترة الماضية، نظرًا لإقبال المستثمرين على شراء شهادات الإيداع الدولية للبنك المدرجة فى بورصة لندن، والتى مثلت ملاذًا آمنًا للاستثمار فى ظل حالة عدم اليقين بشأن سعر صرف الجنيه المصري، وهو ما تسبب فى تراجعه بجلسة الأحد مع انحسار الإقبال على شراء السهم.

وأوضحت أن صفقة «رأس الحكمة» دفعت لبيع المتعاملين للأسهم ذات العوائد الدولارية، فى ظل ظهور إمكانية توافر الدولار بالقطاع المصرفى بصفة مستدامة، لافتة إلى أن الصفقة وتذبذب سعر الدولار بالسوق الموازى أدتا إلى تخوف المستثمرين مما دفعهم للبيع بشكل عنيف خلال جلسة الأحد الماضي.

فيما رأت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، أن الانخفاض الذى شهدته البورصة بتداولات جلسة بداية الأسبوع كان نتيجة تخوف المستثمرين من هبوط سعر «الدولار الأسود» بالسوق الموازي.

وأكدت «زيدان»، أن مشروع «رأس الحكمة» سيوفر الدولار للقطاع المصرفى ما سيؤدى إلى تأثير غير مباشر على البورصة، مع توجه المستثمرين للشراء بأسهم القطاع العقارى نظرًا للمشروعات العملاقة التى ستدخلها الشركات العاملة به.

وأوضحت أن السوق يشهد حالة من الأداء العرضى والذى من المتوقع أن يستمر لما يقارب الشهر، مع توقع بانخفاض «إيجى إكس ٣٠» وصولًا لمناطق ٢٦٠٠٠ و٢٦٢٠٠ نقطة ومنها سوف يرتد السوق للارتفاع، مرجعة السبب إلى الهبوط الحاد لدولار السوق السوداء، بعد الإعلان عن الصفقة، وما ستوفره من سيولة دولارية، خاصة مع الارتفاعات المتتالية التى حصلت على مدى عام كامل، نظرًا لإعادة تسعير الأصول المدرجة، بناء على سعر الدولار فى السوق الموازي.

وشددت خبيرة أسواق المال على أن أسهم القطاع العقارى خالفت الاتجاه العام، حيث نرى ارتفاعات على سهم شركة طلعت مصطفى وغيرها من الشركات العقارية المدرجة، وهذا أيضًا يرجع إلى أن القطاع سيكون أكثر المستفيدين من صفقة رأس الحكمة.

تمنع دخول شريحة عملاء جدد..

«ضريبة الأرباح» تشوه جاذبية سوق المال

كتبت- حنان محمد:

شهد اجتماع اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب ، جدلًا واسعًا بسبب ضريبة الأرباح الرأسمالية على التعاملات بالبورصة، وتأثيرها السلبى على قدرة مصر كسوق ناشئ على المنافسة أمام البورصات الإقليمية الأخرى، وسط مطالبات بتأجيلها أوالغائها خاصة وأن الوقت غير مناسب فى ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

وقال رئيس البورصة، «لا يوجد مستثمر سيكون سعيد حال فرض ضرائب على البورصة، ولكن البورصة المصرية جزء من الدولة ومؤسساتها ولو أن فرض تلك الضريبة ترى الدولة أنه فى مصلحتها فنحن ملتزمون بذلك».

وأضاف «قضيتنا هو الجانب الفني، لأن البورصة المصرية فى منافسة مع البورصات الإقليمية الأخرى التى لا تفرض أى ضرائب على تعاملاتها».

وأوصت اللجنة بعقد اجتماع موسع بحضور وزير المالية ورئيس هيئة الرقابة المالية ورئيس البورصة لحسم أزمة ضريبة الأرباح الرأسمالية على الاستثمار فى البورصة.

وأكد خبراء سوق المال لـ « البورصجية » أنه سيكون لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية بالغ الأثر الإيجابى على تنافسية السوق مقارنة بأسواق المنطقة التى لا تطبق تلك الضريبة أساسا، مع بداية حل مشكلة سعر الصرف مايساهم فى نشاط سوق المال فى جذب سيولة اجنبية لمصر مرة أخري.

وأوضح أنه تجدر الإشارة للفترة الذهبية للبورصة المصرية من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ حيث كانت البورصة هى المصدر الرئيسى لتدبير كافة احتياجات الدولة من النقد الأجنبى وما تبقى كان نواة تكوين الاحتياطى النقدى الذى استمر لما بعد ٢٠١٣.

فمن عدم العدالة فى تكلفة التدوال فرض ضريبة دمغة على الأجانب واعفاء المؤسسات والصناديق وفرض ضريبة ارباح رأسمالية على الأفراد فى تشوهات صارخة تتطلب ضرورة التدخل العاجل لتصحيح مسار سوق المال

ومن جهته أوضح محمد جاب الله عضو مجلس إدارة شركة رؤية أون لاين لتداول الأوراق المالية أنه ضد فرض أى قيود أو ضرائب من أى نوع من الأنواع على سوق المال وترك السوق حرا فمن الطبيعى أن يتم إلغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية والذى سيكون له العديد من المناحى الايجابية.

ورأى أن ذلك سيساهم فى اجتذاب شريحه عملاء جدد فى السوق ويزيد من جاذبية السوق وسيعمق من ارتفاعات السوق وسيزيد من أحجام التداول.

حافظ سليمان

وانتهى الاجتماع بقرار عقد لجنة مصغرة بحضور وزير المالية للنظر فى تقديم تعديل تشريعى وأن جميع هيئة المكتب رئيس ووكيلين وامين سر ونواب وخبراء وبورصة ايدوا طلب الاحاطة بالغاء ضريبة الارباح الرأسمالية

ورأى أنه سيكون لإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية بالغ الأثر الإيجابى على تنافسية السوق مقارنة بأسواق المنطقة التى لا تطبق تلك الضريبة أساسا، مع بداية حل مشكلة سعر الصرف مايساهم فى نشاط سوق المال فى جذب سيولة اجنبية لمصر مرة أخري.

وأوضح أنه تجدر الإشارة للفترة الذهبية للبورصة المصرية من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨ حيث كانت البورصة هى المصدر الرئيسى لتدبير كافة احتياجات الدولة من النقد الأجنبى وما تبقى كان نواة تكوين الاحتياطى النقدى الذى استمر لما بعد ٢٠١٣.

فمن عدم العدالة فى تكلفة التدوال فرض ضريبة دمغة على الأجانب واعفاء المؤسسات والصناديق وفرض ضريبة ارباح رأسمالية على الأفراد فى تشوهات صارخة تتطلب ضرورة التدخل العاجل لتصحيح مسار سوق المال

ومن جهته أوضح محمد جاب الله عضو مجلس إدارة شركة رؤية أون لاين لتداول الأوراق المالية أنه ضد فرض أى قيود أو ضرائب من أى نوع من الأنواع على سوق المال وترك السوق حرا فمن الطبيعى أن يتم إلغاء الضرائب على الأرباح الرأسمالية والذى سيكون له العديد من المناحى الايجابية.

ورأى أن ذلك سيساهم فى اجتذاب شريحه عملاء جدد فى السوق ويزيد من جاذبية السوق وسيعمق من ارتفاعات السوق وسيزيد من أحجام التداول.

رسائل طمأنة عن الاقتصاد المصرى..

أصداء عالمية للصفقة التاريخية

كتب- محمود نبيل:

سرعان ما بعث الاتفاق الاستثمارى الخاص بمنطقة رأس الحكمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة، برسائله المُطمئِنة إلى الأوساط الدولية، حول الاقتصاد المصرى ومدى قدرته على تحقيق أقصى استفادة ممكنة من هذا الاتفاق، والذى أكد المحللون أنه سوف يسهم فى حل العديد من المشكلات التى يعانيها الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن، وعلى رأسها النقد الأجنبي.

ورأت وسائل الإعلام الدولية، أن الاتفاق الذى وقعته مصر مع صندوق الاستثمار الإماراتي، بقيمة بلغت ٣٥ مليار دولار، سيحمل العديد من الفوائد لمصر والشرق الأوسط بشكل عام.

وأكد موقع «ميديا لاين» الأمريكي، المعنى بمنطقة الشرق الأوسط، أن الاتفاق يمثل خطوة تهدف إلى تعزيز اقتصادها بشكل كبير، مشيرًا إلى ما قد يحمله المشروع من فوائد بعيدة المدى، قد تصل لجذب استثمارات بقيمة ١٥٠ مليار دولار، وهو ما يمثل تحولًا كبيرًا لمصر، والتى تسعى بشكل رئيسى إلى تنويع تدفقاتها الاستثمارية.

وأوضح أنه من المتوقع أن يلعب هذا التطور دورًا حاسمًا فى معالجة التحديات الاقتصادية التى تواجهها مصر، بما فى ذلك نقص العملات الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم، والتى تفاقمت بسبب التوترات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط، والاضطرابات فى إيرادات قناة السويس، على خلفية الاستهداف المتكرر لسفن الشحن فى البحر الأحمر.

ولفت إلى أن مشروع رأس الحكمة، الذى تدعمه حكومتا مصر والإمارات، مؤشرًا على الثقة فى إمكانات مصر الاقتصادية، ودورها المحورى فى المنطقة.

من جانبه، ركّز موقع «بزنس إنسايدر» الأمريكي، على أهداف هذا الاتفاق لطرفيه، إذ أكد أنه سيساعد مصر على توحيد سعر العملة الرسمى البالغ ٣٠,٩٠ جنيه /دولار أمريكى واحد، فيما يتمثل هدف الإمارات فى جذب استثمارات بقيمة ١٥٠ مليار دولار للمشروع.

ولفت الموقع العالمي، نقلًا عن صحيفة «فاينشال بوست» الاقتصادية، إلى ارتفاع السندات الأجنبية لمصر بعد الإعلان عن هذا الاتفاق، لتصبح أفضل الديون السيادية أداءً فى الأسواق الناشئة، كما قفزت الأوراق النقدية الحكومية المستحقة فى عام ٢٠٥١ بمقدار ٥ سنتات على الدولار الواحد.

وقال محللون، لصحيفة «فايننشيال تايمز» البريطانية، إن الاستثمار الذى تقوم به الإمارات يهدف إلى بناء مركز سياحى ومالى فى منطقة رأس الحكمة .

وأكد محمد أبو باشا، رئيس تحليل الاقتصاد الكلى فى المجموعة المالية «هيرميس»، وهو بنك استثمارى إقليمى مقره القاهرة، أن هذه الصفقة تمثل القطعة المفقودة من اللغز لتجاوز اتفاقية صندوق النقد الدولي، متوقعًا أن تسهم فى حل مشكلة الصرف الأجنبى المباشرة، وتوفير سيولة كافية من العملة الأجنبية.

وخلال تعليقه على الصفقة، قال «جولدمان ساكس» قال: «إننا نعتقد أن هذا من شأنه أن يوفر سيولة كافية لتغطية الفجوة التمويلية فى مصر على مدى السنوات الأربع المقبلة».

فيما قالت مونيكا مالك، كبيرة الاقتصاديين فى بنك أبو ظبى التجاري، لصحيفة ذا ناشيونال: «هذه الصفقة ضخمة بالنسبة لمصر، خاصة عندما تقترن بالاتفاقية المتوقعة مع صندوق النقد الدولى والتى سيتم تسهيلها بلا شك من خلال هذه الاتفاقية».

محمد أبو باشا

مونيكا مالك

كما أكد أحمد غنيم، أستاذ الاقتصاد فى جامعة القاهرة، للصحيفة الإماراتية، أن الودائع النقدية القادمة لمصر من خلال هذه الصفقة تعد الأكبر فى تاريخ البلاد، مشيرًا إلى أن أكبر استثمار مباشر استقبلته مصر كان فى العام المالى ٢٠٠٨/٢٠٠٧ بمبلغ نحو ١٣ مليار دولار.

وأضاف: «الصفقة ستعطى البلاد بعض المجال للتنفس لمدة عامين أو ثلاثة أعوام»، متوقعًا أن تؤدى إلى انخفاض فى أسعار المواد الغذائية قبل رمضان، وهو الشهر الذى يرتفع فيه الاستهلاك إلى مستويات كبيرة.

وتابع: «الانخفاض سيكون عشوائيًا فى الأسابيع القليلة الأولى، وهو ما نشهده الآن، خاصة وأن الأسواق غير مستقرة فى الوقت الحالي، لأنها كانت تستعد لسيناريوهات مختلفة، وبمجرد تأمين التدفقات الدولارية، ستنخفض أسعار المواد الغذائية حتمًا».

تراجع فرق السعر بين السوق الرسمية والموازية..

«ارتجاج» فى السوق السوداء من «ضربة رأس الحكمة»

السيولة تغطى نقص الدولار بالقطاع المصرفى وتحرر البضائع المحجوزة فى الموانئ

كتب: ياسر جمعه

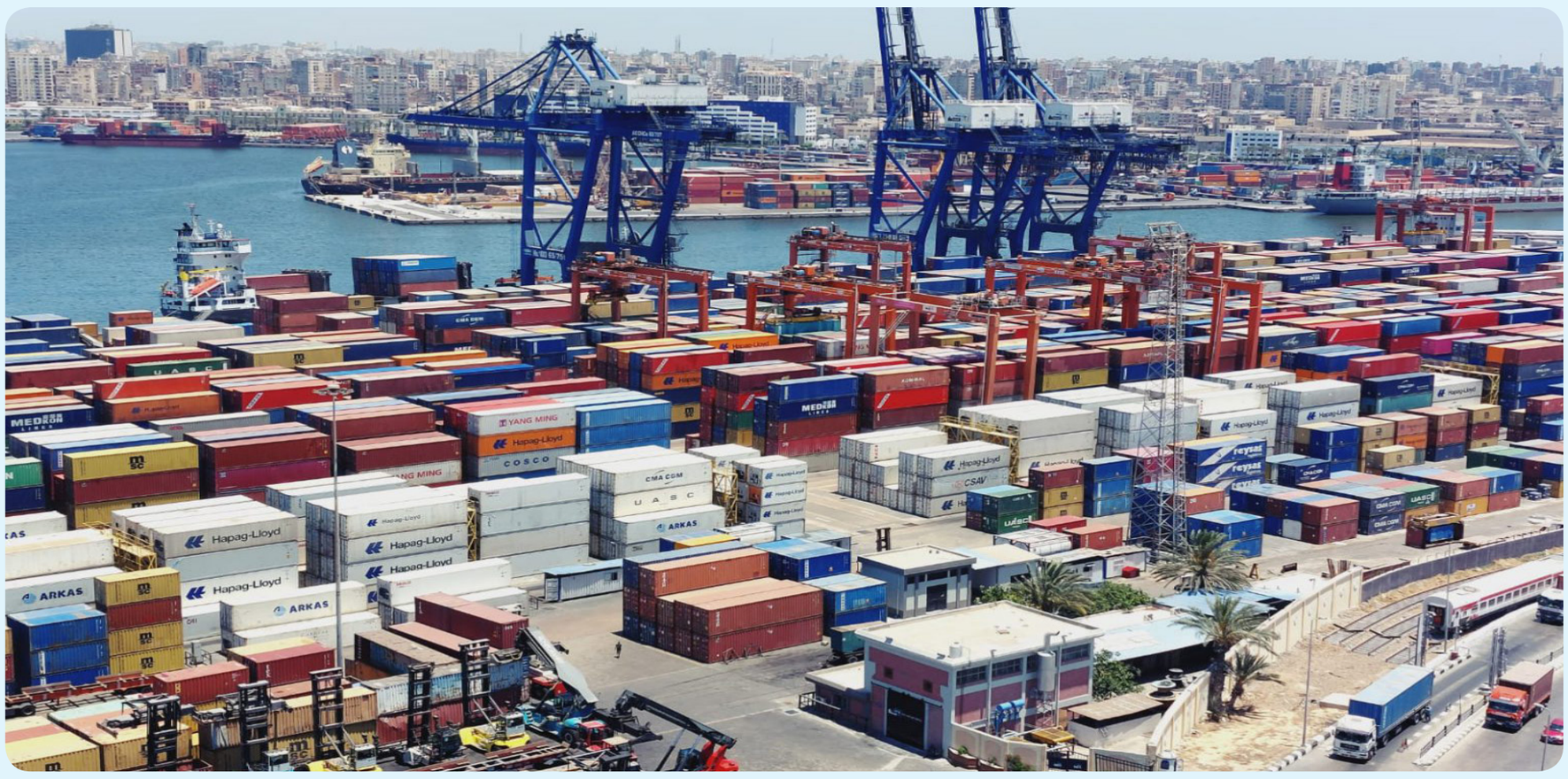

وقعت مصر، أكبر صفقة استثمار مباشر من خلال شراكة استثمارية، بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ممثلة فى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وشركة أبوظبى التنموية القابضة من دولة الإمارات العربية المتحدة؛ لتنفيذ مشروع تطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة على الساحل الشمالى الغربي، بقيمة استثمارات تصل إلى ٣٥ مليار دولار.

ووفقًا لرئيس مجلس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، تتضمن الصفقة جزءًا ماليًا يتم سداده كمقدم، وجزءًا آخر يشمل حصة فى أرباح المشروع طوال فترة تشغيله تخصص للدولة. وأكد أن الجزء المالى سيكون استثمارًا أجنبيًا مباشرًا يصل للدولة المصرية خلال شهرين بإجمالى ٣٥ مليار دولار.

وأوضح أن الدفعة ستتم على مرحلتين، حيث ستتلقى مصر دفعة أولى بقيمة ١٥ مليار دولار خلال أسبوع، تتضمن ١٠ مليارات دولار من مصادر خارجية مباشرة، بالإضافة إلى تنازل الإمارات عن جزء من الودائع الموجودة فى البنك المركزى المصرى بقيمة ١١ مليار دولار. ومن المقرر استخدام ٥ مليارات دولار من هذا المبلغ فى المرحلة الأولى بعد تحويلها إلى الجنيه المصرى لدعم شركة أبوظبى التنموية وشركة المشروع فى بناء المدينة.

وبعد مرور شهرين، سيتم تسليم دفعة ثانية بقيمة ٢٠ مليار دولار، تتضمن ١٤ مليار دولار من مصادر مباشرة، بالإضافة إلى الجزء المتبقى من الودائع بقيمة ٦ مليارات دولار. وبذلك، يصبح إجمالى المبلغ المتاح مباشرة ٢٤ مليار دولار، بالإضافة إلى ١١ مليار دولار كودائع ستحول إلى الجنيه المصرى للاستخدام فى تطوير المشروع، وأكد مدبولى أن هذه الصفقة الاستثمارية الضخمة تعد أكبر صفقة استثمار مباشر أجنبى فى مصر بجميع المقاييس.

وقال الدكتور احمد شوقى الخبير المصرفى، تسعى الدولة المصرية فى ظل التحديات والتوترات الجيوسياسية فى منطقة الشرق الأوسط والتى أثرت على مواردها بالعملات الاجنبية كتحويلات العاملين بالخارج وايرادات قناة السويس والسياحة إلى إضافة مورد اخر لموارد العملات الأجنبية، والمتمثلة فى الاستثمار الاجنبى المباشر فى واحد من أكبر المشروعات والتى تصنف mega project بتكلفة استثمارية ١٥٠ مليار دولار امريكى خلال الأعوام المقبلة والتى بدورها ستدعم موقف الاقتصاد المصرى لمواجهة التحديات والتوترات الجيوسياسية فضلا عن تأكيد جاذبية الاقتصاد المصرى للاستثمار الأجنبى المباشر والذى يتميز بطول أجله داخل شرايين الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن دخول سيولة دولارية بقيمة ٣٥ مليار دولار إلى الاقتصاد المصرى خلال الشهور القليلة الماضية أثر بشكل إيجابى على فرق السعر بين السوق الرسمية والسوق غير الرسمية، وأدى إلى انخفاض أسعار العملات الأجنبية والذهب فى السوق غير الرسمية.

وأضاف أن هذه السيولة الدولارية ستساهم فى دعم الاقتصاد المصرى وتوفير مورد جديد لسداد الدين الخارجي، وستساهم أيضًا فى تحسين معدلات التضخم المرتفعة. ومن المتوقع أن تؤدى هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تعديل نظرة مؤسسات التصنيف الائتمانى للاقتصاد المصرى فى المستقبل القريب.

ولفت إلى أن هذه الاتفاقيات والاستثمارات الأجنبية المباشرة ستساهم فى تحقيق التوازن بين الموارد الدولارية ومصادر الانفاق، وستدعم الاحتياطى النقدى الدولى وتساهم فى احتواء معدلات التضخم والأسعار المرتفعة فى الأشهر القادمة.

من جانبه أوضح الدكتور حسام عطيه الخبير المصرفى، أن الحكمة الاقتصادية فى الصفقة بين مصر والامارات بمشروع رأس الحكمة تكمن فى كيفية التوجيه المناسب لهذا التمويل بما يؤدى لتحقيق المراد من هذه الصفقة الكبيرة بما ينعكس أثارها على الاقتصاد القومي، وتؤدى لإختفاء السوق الموازية للدولار الأمريكي، وينعكس آثارها من خلال تخفيض أسعار كافة المنتجات التى يقوم باستهلاكها المواطن بدء من المنتجات الغذائية التى يحصل عليها المواطن بشكل يومى ، والتى حدث بها ارتفاع بشكل جنونى خلال الفترة الماضية نظرا للإرتفاع المستمر فى سعر الدولار بالسوق الموازيه .

ولفت إلى انه خلال الأيام القليلة من إنتشار خبر الصفقة حدث إنخفاض سريع وكبير فى جرام الذهب، وبالمثل فى سعر الدولار بالسوق الموازية، كما أنه متوقع المزيد من الانخفاضات فى العديد من المنتجات سواء الغذائية أو غير الغذائية ، وثبات أو إنخفاض أسعار العقارات خلال الفترة القادمة، ولكن الأهم من الحصول على التمويل هو الحفاظ على الاستقرار فى السوق وثبات الأسعار، ويتم ذلك من خلال تحديد الأولويات لأستخدام هذا التمويل، والعمل على إستغلاله للحصول على المزيد من الإستثمارات المباشرة فى الوقت المناسب، مع التوجه نحو اقتصاد الإنتاج بما يعمل على مزيد من التنمية والإستقرار فى بلدنا مصر الحبيبة.

مصطفى مدبولي

احمد شوقى

وتابع يجب أن يتكاتف الطرفين الدولة والمواطن حيث الحل لن يكون فقط بالمزيد من القروض الخارجية، ولا من خلال التعويم للعملة المحلية، بل الدور الجوهرى هو التحول وبسرعة من الاقتصاد القائم على الخدمات لاقتصاد قائم على الانتاج والتصدير للحصول على المزيد من التدفقات النقدية بالعملة الصعبة وسد الثغرة بين قيمة العملة المحلية وقيمة العملة الأجنبية.

من جانبه، قال فريق البحوث المالية لدى شركة اتش سى لتداول الأوراق المالية والسندات إن الصفقة الضخمة لمصر ستؤدى إلى تدفق استثمارات أجنبية مباشرة بحجم كبير، مما سيعزز النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن تتجاوز قيمة هذه الاستثمارات ٢٤ مليار دولار نقدًا خلال شهرين. ويعتقد الفريق أن هذا التدفق سيساعد فى تغطية نقص الدولار فى القطاع المصرفى، وتحرير البضائع المحجوزة فى الموانئ المصرية، وتقليل التزامات القطاع المصرفى من العملات الأجنبية.

و سوف تساعد الصفقة أيضًا فى تقليل الدين الخارجى لمصر بمقدار ١١ مليار دولار. وبالإضافة إلى ذلك، ستحصل مصر على موارد أخرى بالدولار فى المستقبل القريب، بما فى ذلك زيادة فى تمويل مصر من صندوق النقد الدولى بقيمة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى صرف الشريحتين الأولى والثانية من الاتفاق البالغ قيمته ٣,٠٠ مليار دولار أمريكي. ومن المتوقع أن تتزامن هذه التدفقات مع تخفيض قيمة الجنيه المصرى ورفع أسعار الفائدة لاحتواء الموجة التضخمية المتوقعة والحد من الدولارة.

حسام عطيه

وبالنسبة للقطاع المصرفى، يتوقع فريق اتش سى لتداول الأوراق المالية أن يستفيد البنوك من ارتفاع أسعار الفائدة وأن تحقق هوامش فائدة وعوائد على حقوق المساهمين مرتفعة بسبب زيادة الفائدة على أذون الخزانة. كما يتوقع تباطؤ النمو فى المشاريع الممولة بسبب ارتفاع تكلفة الاقتراض.

ومن جانبه، توقع بنك مورجان ستانلى أن تؤدى صفقة الاستثمار الإماراتية بقيمة ٣٥ مليار دولار إلى تعديل سعر صرف الجنيه فى مصر، ويعتقد أن هذه الخطوة ستكون الأخيرة قبل إتمام اتفاق مع صندوق النقد الدولى لبرنامج تمويل بقيمة تزيد على ١٠ مليارات دولار قبل شهر رمضان. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض سعر صرف الجنيه فى السوق الموازية فى الأسبوع المقبل بعد تراجع العقود الآجلة للجنيه غير القابلة للتسليم.

توقعات بالعودة لمرونة سعر الصرف..

دولارات الإمارات تغطى النقد الأجنبى 3 سنوات

ترشيح معدل التضخم للتراجع إلى 7 % لمساعدة «المركزى» على تثبيت الفائدة

كتبت- منال عمر:

توقع مصرفيون أن تؤدى الاستثمارات الضخمة الإماراتية فى رأس مدينة الحكمة فى خروج مصر من الأزمة الاقتصادية وتغطية فجوة النقد الأجنبى على مدار ٣ و٤ سنوات قادمة لكن لوحدها ليست كافية ولابد أن يواكبها خطط استراتيجية عمل بالاستعانة بكوارد اقتصادية تجنبا لتكرار الأزمة مجددا.

ورجحوا، أن يساهم مشروع مدينة رأس الحكمة فى حل أزمة نقص النقد الأجنبى التى تعانى منها مصر والقضاء على السوق السوداء لتجارة العملة (الدولرة) بمصر، مع دخول تدفقات استثمارية أخرى.

وشهد الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء توقيع صفقة استثمارية كبرى مع دولة الإمارات ممثلة فى شركة أبو ظبى القابضة «ADQ» لضخ استثمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار فى مدينة رأس الحكمة خلال شهرين، ستدخل على دفعتين الأولى بقيمة ١٥ مليار دولار خلال أسبوع، والثانية بقيمة ٢٠ مليار دولار خلال شهرين قادمين.

وتواجه مصر ضغوطا من نقص النقد الأجنبى على مدار آخر عامين وانتشار السوق السوداء لتجارة العملة، بعد تراجع موارد النقد الأجنبي، وخروج الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة بنحو ٢٢ مليار دولار فى ٢٠٢٢ بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية، وهو ما أدى إلى عودة قوائم الانتظار فى البنوك لتمويل الاعتمادات المستندية (الاستيراد).

وبحسب توقعات محللين وخبراء وبنوك استثمار، قد تلجأ مصر إلى العودة لمرونة سعر الصرف بعد تدفقات من استثمارات فى رأس الحكمة بما قد يسهم فى الإسراع فى الخروج من الأزمة، مع القرض الإضافى من صندوق النقد الدولي.

وتتعاون مصر مع صندوق النقد الدولى فى تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى مدته ٤٦ شهرا منذ ديسمبر الماضى بتمويل قيمته ٣ مليارات دولار يصرف على شرائح، وصرفت مصر الشريحة الأولى منه بنحو ٣٤٧ مليون دولار.

ويرى محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق الدخل والنقد الثابت، فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن مصر تقترب من الخروج من أزمة النقد الأجنبى وتوحيد سوق الصرف والقضاء على الدولرة بعد تنفيذ صفقة رأس الحكمة ودخول تدفقات النقد الأجنبى .

وأوضح أن خروج مصر من أزمة النقد الأجنبى سيمهد الطريق لضبط سعر الصرف، والخروج من الحلقة المفرغة المتمثلة فى المزيد من خفض قيمة الجنيه وزيادة معدل التضخم، بل ستساهم التدفقات الجديدة من النقد الأجنبى فى تراجع أسعار السلع بالسوق المصرى نتيجة لوفرة العملة.

وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه بنحو ٩٦٪ مع ٣ موجات لهبوط العملة المحلية، ليقفز سعر العملة الأمريكية من ١٥,٧٦ جنيه فى مارس ٢٠٢٢ إلى قرب ٣١ جنيها، لكن أزمة نقص النقد الأجنبى لا تزال قائمة.

ولجأ البنك المركزى إلى العودة لانتهاج نظام سعر الصرف المرن بعد الحياد عنه خلال عامى أزمة فيروس كورونا- ٢٠٢٠ و٢٠٢١- وذلك فى خطوة لعودة ثقة صندوق النقد الدولي، والحصول على قرض منه لتمويل برنامج الإصلاح الاقتصادى المصري.

وأضاف نجلة أن دخول تدفقات بمليارات الدولار مصر سينعكس على قوة الجنيه مقابل الدولار مدعوما بزيادة المعروض من العملة الأجنبية، وبالتالى سيساهم فى ضبط سوق الصرف وبدء تراجع معدل التضخم بما يساعد السياسة النقدية فى البنك المركزى على تثبيت أسعار الفائدة والوصول لمستهدف التضخم البالغ ٧٪ (بزيادة أو أقل ٢٪) بنهاية العام المقبل.

قالت سهر الدماطي، نائب رئيس بنك مصر سابقا، إن دخول تدفقات من النقد الأجنبى يمثل مؤشرات إيجابية فى مواجهة أزمة نقص العملة، لكن ذلك سيكون حلا معبريا لحين الخروج من الأزمة الاقتصادية وتنمية موارد مصر المستدامة من النقد الأجنبي.

وأضافت أن مصر تحتاج للعمل على تنمية مواردها الذاتية للنقد الأجنبى لتجنب تكرار الأزمة مثل زيادة موارد الصادرات والسياحة وقناة السويس وجذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب توطين الصناعة وزيادة الرقعة الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتى ووقف استنزاف النقد الأجنبى فى الاستيراد.

وحدد محمد عبد العال، الخبير المصرفى، مجموعة من الإجراءات التى يجب على الدولة اتخاذها بعد تنفيذ صفقة رأس الحكمة وذلك لحسم عدد من الملفات الفورية الملحة وقصيرة ومتوسطة المدى بهدف إخراج الاقتصاد من الأوضاع الحالية الضاغطة، وتبدأ الخطوة الأولى فى جدية الخروج من الأزمة الاقتصادية الاستعانة بكوادر اقتصادية محترفة تدير الملف الاقتصادى مع إعطائهم كافة الصلاحيات دون إملاءات حتى يتمكنوا من تفكيك الأزمة الراهنة.

وتشمل الإجراءات الفورية حسم بعض الملفات ومنها استكمال المفاوضات مع صندوق النقد الدولى لرفع قيمة القرض المقدم لمصر، والاتفاق على تنفيذ المراجعتين الأولى والثانية على برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى تمهيدا لصرف ٧٠٠ مليون دولار من القرض، وكذلك حسم سياسة سعر الصرف حر أو مدار أو ثابت، وفق ما قاله عبد العال.

وقال عبد العال إن التنسيق بين السياسة المالية التى تمثلها وزارة المالية والنقدية المتمثلة التى يمثلها البنك المركزى أمر ضرورى خلال الفترة المقبلة لضمان عبور مصر من الأزمة الاقتصادية، وتراجع معدلات التضخم- أى السيطرة على وتيرة زيادة الأسعار- التى سجلت أرقام قياسية خلال ٢٠٢٣، قبل أن تتراجع فى الشهرين الأخيرين. كما يعد الحفاظ على نمو احتياطى النقد الأجنبى من الملفات الملحة التى تحتاج من البنك المركزى المصرى استمرار العمل عليها فى الفترة المقبلة.

وقال محمد عبد العال، إنه بعد تنفيذ الإجراءات الفورية تحتاج مصر إلى تنفيذ إجراءات قصيرة المدى تتضمن عددا من الملفات وهى العمل على زيادة نمو قطاع السياحة، وعودة جذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر القنوات الرسمية من خلال طرح أوعية بنكية بأسعار فائدة مرتفعة بالدولار وحوافز أخرى، إلى جانب العمل على تحسن التصنيف الائتمانى لمصر.

وواصل احتياطى النقد الأجنبى بالبنك المركزى المصرى الزيادة خلال آخر ١٧ شهرا (بمجموع نحو مليارى دولار) ليسجل ٣٥,٢ مليار دولار بنهاية يناير الماضي، وهو ما جاء بعد أن فقد نحو ٧,٨٥ مليار دولار خلال الفترة من مارس إلى أغسطس ٢٠٢٢، بسبب التبعات السلبية للحرب الروسية الأوكرانية.

وتراجعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال العام المالى الماضى ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى نحو ٢٢,١ مليار دولار مقابل ٣١,٩ مليار دولار فى العام المالى السابق عليه ٢٠٢١-٢٠٢٢، بنسبة انخفاض ٣٠,٨٪، وفق أداء ميزان المدفوعات الصادر سابقا من البنك المركزي.

الدكتور عبد الخالق إبراهيم مساعد وزير الإسكان للشئون الفنية لـ«البورصجية»:

تخطيط 24 مدينة جديدة من الجيل الرابع

١٢ مليون وحدة شاغرة بالسوق العقارى منهم ٢ مليون قابلة للسكن

١٠٠ ألف وحدة نصيب الدولة من مشروعات الشراكة خلال ٢٠٢٢

١١٪ مبيعات الأجانب خلال ٢٠٢٢ وزيادتها بدعم تصدير العقار

كتبت - صفاء أرناؤوط:

تستعد وزارة الإسكان لتخطيط حوالى ٢٤ مدينة جديدة جارى العمل عليها خلال الفترة المقبلة بالإضافة إلى استكمال تنفيذ وتطوير ٢٤ مدينة أخرى ضمن مدن الجيل الرابع، وذلك وفقًا لما أكده الدكتور عبد الخالق إبراهيم مساعد وزير الإسكان للشئون الفنية، فى تصريحاته للبورصجية.

وقال مساعد وزير الإسكان أن السوق العقارى المحلى يشهد طلبًا حقيقيًا وكبيرًا على الوحدات السكنية بما يعادل حوالى ٤٠٠ ألف وحدة بشكل سنوي، مشيرًا إلى أن هناك احتياج لحوالى ٢ مليون وحدة بشكل تراكمى منذ عام ٢٠١٤، بالرغم من وجود حوالى ٢,٧ مليون وحدة وفرتهم الدولة، وذلك بسبب الزيادة السكانية التى تشهدها الدولة وهو مايخلق طلبًا على العقار.

وكشف أن هناك حوالى ١٣ مليون وحدة شاغرة بالسوق العقارى المحلى منهم مليونى وحدة قابلة للسكن وباقى الوحدات مقسمة مابين وحدات تحت الإنشاء ووحدات دون التشطيب ووحدات غير قابلة للإعاشة وأيضًا وحدات مازالت تحت النزاع القضائى بين عدة أطراف مقسمة بنسبة ٣٤٪ بمناطق ريفية وحوالى ٦٦٪ بمناطق الحضر، مضيفًا أن السوق العقارى سيشهد بحلول ٢٠٣٠ عجزًا بمعدل ٢,٨ مليون وحدة وذلك وفقًا لاحصائيات التى توصلت لها وزارة الإسكان مؤخرًا.

وحول مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، قال أن حصة وزارة الإسكان بلغت حوالى ١٠٠ ألف وحدة سكنية بمساحات متنوعة بمختلف المناطق والمدن الجديدة، مشيرًا إلى أن إجمالى مبيعات الأجانب بالمشروعات وصلت إلى حوالى ١١٪، خلال ٢٠٢٣ ونسعى لزيادتها من خلال دعم تصدير العقار المصرى فى ظل التيسيرات التى توفرها الدولة من تدفقات مالية أجنبية تستهدف سرعة دوران رأس مال الشركات بالسوق.

وأكد أن الشركات العقارات المصرية تمتلك الخبرات التى تؤهلها للمنافسة بالخارج وهو مايدعم فكرة التوسع بالخارج من خلال المشاركة بالمعارض العقارية بالخارج ونقل الخبرات المصرية للدول الأخرة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للسوق المحلي، وهو مايؤدى لزيادة الحصيلة الدولارية للداخل.

وحول التحديات التى يواجهها السوق العقارى المصري، قال أن ارتفاع التكلفة الإنشائية للمشروعات وزيادة المعروض من الوحدات السكنية ومراحل تسجيل العقار من أبرز تحديات السوق خلال الفترة الحالية، مشيرًا إلى أن السنوات الـ٣ الأخيرة شهدت أحداثًا عالمية كان لها تأثير مباشر على السوق العقارية المحلية، أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنشاء، منها تحرير سعر الصرف وارتفاع معدلات الفائدة البنكية.

وكشف أن وزارة الإسكان تدرس حاليًا وضع آلية محددة للقضاء على ظاهرة الأوفر برايس خاصة وأن الشركات تقوم بطرح الوحدات بسعر حسب رؤيتها وتقوم الوزراة بطرح الوحدات وفقًا لدراسة السوق التى انتهت إليها، كما تقوم الوزارة بدراسة امكانية قيام الشركات بتسويق تلك الوحدات حسب كل مشروع أو من خلال إسناد تسويقها للأذرع التسويقية التابعة للوزراة.

وأوضح مساعد وزير الإسكان أن الدولة تلقت حوالى ٥١٢٢ طلبًا للحصول على أراضى بإجمالى مساحة ٨٠٠٠ فدان خلال ٢٠٢٣ مقارنة ب ٥٠٠ طلب بمساحة ٥٠٠ فدان فى ٢٠١٤، موضحًا أن حصيلة بيع الأراضى الاستثمارية المسعرة بالدولار للمستثمرين الأجانب بلغت نحو ٦,٥ مليار دولار حتى الآن، منها مليار دولار خلال آخر شهرين من العام الماضى ٢٠٢٣.

وحول تجربة الحكومة المصرية الخاصة بمشروعى العاصمة والعلمين الجديدتين قال مساعد وزير الإسكان أنها مدن عالمية تخاطب الاستثمارات المحلية والأجنبية، موضحًا أن الوزارة توفر كافة الأراضى التى يتطلبها المستثمر بما يتوافق مع المخططات العامة لهذه المدن.

وكشف أنه تم الاتفاق المبدئى الخاص بالمخطط العام للمرحلتين الجديدتين للعاصمة الإدارية، بالتوازى مع استكمال تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرحلة الأولى، مشيرًا إلى أن حسم مساحات المرحلتين الثانية والثالثة من العاصمة يتم فور تحديد الحدود النهائية لها، وهو ما يؤكد على تغيير فى طرح الفرص الاستثمارية بهما.

وأضاف أن المرحلتين التاليتين من العاصمة يغلب عليهما المشروعات اللوجستية والتكنولوجية وجزء من المشروعات السياحية كالعلاجية والمعرفة والمؤتمرات والترفيهية، مشيرًا إلى أن هذه المشروعات تمثل قرابة الـ ٥٠٪ من المساحة البنائية المحددة لكل مرحلة، وأن أسلوب الطرح الخاص بالفرص الاستثمارية سيختلف عما كان بالمرحلة الأولى.

وحول الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لتخفيض المخاطر، أوضح إبراهيم كان على رأسها السماح بزيادة معامل الاستغلال لقطع الأراضى بنشاط عمرانى متكامل بواقع ١٠٪ من معامل الاستغلال الأصلي، والسماح بزيادة نسبة أراضى الخدمات من ١٢٪ إلى ١٥٪ من مساحة أرض المشروع بأنشطة العمرانى المتكامل، بالإضافة إلى أن الحكومة أقرت نحو ١٥ حافزًا ما بين فنى ومالى للتخفيف عن كاهل المطورين، منها جدولة بعض المديونيات وتخفيض نسبة الفائدة لنحو ٥٠٪، وكذلك زيادة النسب البنائية.

وأضاف أنه تم السماح بزيادة معامل الاستغلال لقطع الأراضى بأنشطة خدمية متنوعة بواقع ٥٪ من معامل الاستغلال الأصلي، إضافة للسماح للمطور الصناعى بتخطيط وتقسيم قطع أراضى صناعية حتى ٧٥٪ من مساحة أرض المشروع، والإعفاء الكامل من قيمة علاوة تطبيق قاعدة الحجوم، وعد استحقاق علاوة التخديم من الخارج لأنشطة الفنادق والجامعات حال الموافقة على إقامتها بالمشروعات العمرانية المتكاملة.

ونوه إلى أن إلى ما تم تحقيقه حتى العام الجارى هو تنفيذ ١,٦ مليون وحدة، بخلاف إتاحة ٢٣٠ ألف قطعة أرض تعادل ١,١ مليون وحدة، ليصبح إجمالى الوحدات ما يقرب من ٢,٧ مليون وحدة سكنية، مضيفاً أن هناك خطة مقترحة ستنطلق من العام المقبل وحتى العام ٢٠٣٠، تشمل تنفيذ ٩٠٠ ألف وحدة إضافية ضمن برنامج سكن لكل المصريين واستكمال برنامج الإسكان الاجتماعى ليبلغ عدد الوحدات ٣,٥ مليون وحدة.

أكد أنه سيتم العمل على الاستفادة من الوحدات الشاغرة وذلك ومشاركة القطاع الخاص فى مشروعات الإسكان الاجتماعي، علاوة على خطط ضبط معدلات النمو المتسارعة، موضحًا أن إجمالى ما تم استثماره بالمدن الجديدة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣ يقدر بـ ١,٣ تريليون جنيه، منها ٣٢٥ مليارًا لتطوير ورفع كفاءة مدن الأجيال السابقة بما يقدر بـ ٢٥٪ من إجمالى الاستثمار، كما تم استثمار ٩٧٥ مليارًا لإنشاء وتنمية مدن الجيل الرابع بما يمثل ٧٥٪ من إجمالى الاستثمارات.

وحول تطور الاستيعاب السكانى للمجتمعات العمرانية الجديدة وانعكاس مشروعات تنمية المدن على معدلات إشغالها، قال إن حجم السكان من ١٩٧٨ وحتى ٢٠٢٣ بلغ ١١,٣ مليون نسمة، منها ٥ ملايين نسمة خلال ٣٦ عامًا، بواقع ١٤٠ ألف وحدة كمعدل استيعاب سنوي، وأن الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣، بلغ إجمالى استيعاب المدن الجديدة ما يقرب من ٦,٣ مليون نسمة بواقع ٧٠٠ ألف مستفيد سنويًا.

وذكر بأن مشاركة الحكومة مع القطاع الخاص فى عمليات تنفيذ المشروعات القومية، مؤكدا أن ما تم تنفيذه بلغ ١٢٥٠٠ مشروع، بإجمالى تكاليف إنشائية قدرت بـ ٢ تريليون جنيه، من خلال شراكات مع ١٤٢٠ شركة ومقاول، مؤكدًا أن الشركات ساهمت فى توفير ما يقرب من ٦,٥ مليون فرصة عمل.

وتطرق مساعد الوزير لمراحل دعم و تحفيز التصدير العقاري، وأن برنامج بيت الوطن كان له دور كبير فى جذب العملة الصعبة من الخارج، خاصة أن عملية التخصيص تتم بالدولار الأمريكي، مؤكدًا وجود تطوير فى النواحى التسويقية لاستقطاب وجذب المقيمين بالخارج، بالإضافة إلى تطوير الموقع الإلكترونى لهيئة المجتمعات العمرانية ليتم طرح الأراضى عليه بشكل مستمر.

وزارة الإسكان تدرس آلية محددة للقضاء على ظاهرة «الأوفر برايس»

ارتفاع التكلفة الإنشائية وزيادة المعروض ومراحل التسجيل أبرز تحديات القطاع

نزيد الطلب على الاستثمار السياحى والفندقى..

«الصفقة الكبرى» تعيد رسم خارطة الساحل الشمالى

كتبت – صفاءأرناؤوط:

نهضة عمرانية وتنمية اقتصادية كبيرة من المتوقع أن تشهدها مصر خلال الفترة المقبلة بعد صفقة رأس الحكمة، وذلك وفقًا لتصريحات عدد من خبراء السوق العقارى والاقتصاديين مؤكدين أن هذه الصفقة ستسهم بشكل كبير فى جذب المزيد من الاستثمارات الخارجية للسوق المحلى وستؤدى لخلق العديد من فرص العمل وفتح مجالات عمل عديدة ومختلفة أمام العديد من الشباب، كما أنها ستسهد بشكل كبير فى إنعاش المشروعات الساحلية بمنطقة الساحل الشمالى وهو ما سيؤدى لتنشيط السياحة المصرية بهذه المنطقة.

وكانت الحكومة المصرية قد وقعت الأسبوع الماضى اتفاقية مع الحكومة الإماراتية نصت على تطوير منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالى بإجمالى استثمارات تصل إلى ١٥٠ مليار دولار، وتحصل مصر على ٣٥٪ من أرباح المشروع بعد تطويره، ومن المخطط أن توفر الصفقة لمصر ٣٥ مليار دولار يتم دفعهم خلال الشهرين المقبلين منها ١٥ مليار دولار كمرحلة أولى، وتعد هذه الاتفاقية أضخم صفقة استثمار مباشر فى تاريخ مصر وفقًا لما وصفها الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الحكومة.

ورصدت «البورصجية» آراء عدد من العقاريين وخبراء الاقتصاد حول تأثير الاتفاقية على السوق العقارى المحلى والاقتصاد بشكل عام.

حيث أكد قال المهندس محمد البستاني، عضوغرفة التطوير العقارى باتحاد الصناعات المصرية ورئيس جمعية مطورى القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية، أن اتفاقية رأس الحكمة بين مصر والإمارات خطوة قوية وجيدة فى طريق جنى ثمار الجهود والإصلاحات التى بذلتها الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة، متوقعًا أن يكون لها مردود إيجابى على الاقتصاد المصري.

وأضاف «البستاني» لـ«البورصجية»، أن هذه الاتفاقية ستسقط ١١ مليار دولار من الدين المصرى بالخارج وهو ما سيسهم فى خفض معدلات التضخم نتيجة حل ازمة الدولار والتخلص من السوق السوداء والسيطرة على الارتفاعات المبالغة بأسعار العديد من السلع والخدمات ومنها أيضًا أسعار المواد الخام وهو ما ظهر تأثيره مؤخرًا حيث قامت شركات الحديد بخفض سعر طن الحديد من ٥ إلى ٧ آلاف جنيه بعد الاتفاقية.

وأوضح أن الاتفاقية سيكون لها تأثير إيجابى على سوق العقارات لأنها ستكون بمثابة رسائل طمأنينة للمطورين العقاريين ورجال الاستثمار وتشجيعهم على الدخول بمشروعات جديدة بالشراكة مع الدولة الأمر الذى سؤدى لانتعاشة قوية بالقطاع خلال الفترة المقبلة نتيجة تراجع أسعار الخامات واستقرار السوق.

ومن جانبه، قال المهندس داكر عبد اللاه عضو شعبة الاستثمار العقارى باتحاد الغرف التجارية، أن مشروع رأس الحكمة و الشراكة الاستثمارية بين مصروالإمارات، يعكس للمستثمرين الأجانب أن مصر بلد الفرص الواعدة ويؤكد على قوة الاقتصاد المصرى وصموده فى مواجهة التحديات والأزمات.

وحول إيجابيات هذه الاتفاقية، أوضح «عبداللاه»، أنها ستؤدى لتوفير العملة الصعبة بالسوق المحلى لأن الحكمة المصرية ستحصل على ٣٥ مليار دولار الأمر الذى يسهة فى شراء الخامات اللازمة للمشروعات لاستكمالها وتوفير مستلزمات الإنتاج بكافة القطاعات وهو ما يدعم أيضًا قطاع الصناعة.

وتوقع أن يشهد السوق العقارى طلبًا كبيرًا على المشروعات خلال الفترة المقبلة وارتفاع معدلات البيع بالسوق بنسبة تصل إلى ٢٠٪، مشيرًا إلى أن مشروع رأس الحكمة لن يكون مشروع تطوير عقارى فقط ولكنه سيكون سكنى وخدمى وصناعى و سياحى و ميناء وسيحدث نقلة نوعية لمنطقة الساحل الشمالى الغربى فى مصر .

وتوقع داكر عبد اللاه ان يتزايد الطلب أيضا خلال الفترة المقبلة على الاستثمار السياحى والفندقى بشكل كبير خاصة من المستثمرين العرب والاجانب فى ظل تنامى الحركة السياحية بشكل كبير فى مصر مع خطة الدولة بالوصول الى ٣٠ مليون سائح لمصر خلال ٢٠٣٠ وهو ما يوفر ملايين فرص العمل للمصريين.

ومن جانبه، قال المطور العقارى محمد الحاج، أن صفقة «رأس الحكمة» تسهم فى دعم الاقتصاد المصرى وجذب أنظار الاستثمار الأجنبى نحو السوق المصرى بالإضافة إلى زيادة معدلات فرص الاستثمار.

وأضاف أن هذه الصفقة متكاملة الجوانب لأنها تحقق لمصر أعلى عائد استثماري، وتوفر ملايين من فرص العمل المباشرة للمواطنين المصريين، كما أنها تستهدف استقطاب حوالى ٨ ملايين سائح إضافى لمصر، بالإضافة إلى أهميتها فى جذب أنظار استثمارات أخرى لتطوير مزيد من المدن.

واوضح أن حجم البنية التحتية الضخمة التى تنفذها مصر وكذلك شبكة النقل والمواصلات والطرق، والاستقرار السياسى والأمنى الذى تنعم به مصر؛ كلها عوامل تحفز توجه الاستثمار الأجنبى للاقتصاد المصري، مما يعكس أهمية جهود الدولة فى التنمية والتطوير التى تم بدء العمل عليها منذ عام ٢٠١٤.

وتوقع أن تكون هذه الصفقة بداية لمزيد من الاتفاقيات لتطوير مزيد من المدن والمشروعات العمرانية الضخمة، فالمستثمر الأجنبى يبحث عن نماذج ناجحة تعزز توجهه نحو أسواق معينة، كما أن هذه الاستثمارات التى تتجه لمصر تستهدف تشغيل المصانع المصرية، وتوفير فرص العمل، وكذلك عائدات دولارية مستمرة من تشغيل المشروعات وهو ما يعد أحد مصادر توفير العملة الصعبة، وهو ما يعزز من قيمة الجنيه مقابل الدولار.

بالتعاون مع «هواوى»..

«المصرية للاتصالات» تنجح فى تنفيذ أول شبكة ألياف ضوئية 1.2 تيرا

كتب: أسامة محمد

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر وأحد أكبر مشغلى الكابلات البحرية فى المنطقة، بالتعاون مع شركة هواوي، الرائدة فى حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عن نجاح أول تجربة ١,٢ تيرا فى قناة شبكتها البصرية DWDM فى أفريقيا، باستخدام تقنية الألياف الضوئية المركزة لتقسيم الأطوال الموجية، والتى يتم استخدامها لزيادة عرض النطاق الترددى لشبكات الألياف الضوئية الموجودة حالياً.

تم الاتفاق على استخدام هذه التقنية فى شبكة المصرية للاتصالات قريبًا، حيث تأتى هذه الخطوة فى إطار جهود الشركة المصرية للاتصالات لمواكبة التحول الرقمى المتسارع فى مصر والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبتعاون استراتيجى مع هواوي، التى تعد تقنيتها للنقل عالية السرعة ١,٢ تيرا حجر الأساس لتحسين استيعاب البيانات والاتصالات، وتمهيد الطريق لتحقيق التحول الرقمى الشامل فى البلاد.

وتتميز تقنية النقل عالية السرعة ١,٢T من هواوى بمعدل عرض نطاق ترددى عالٍ، وخوارزمية تعويض غير خطية حديثة، ووحدة وظيفية عصبية ذكية لتحسين أداء نقل الشبكة فى الوقت الفعلي، مما يعزز بشكل كبير كفاءة الحامل للشبكات الضوئية، وتساهم فى زيادة سعة الألياف الضوئية المفردة بشكل استثنائى بمقدار أربع مرات، مما يسهم فى مواكبة التطورات المستقبلية.

تقوم الشركة المصرية للاتصالات بدور حيوى فى تعزيز النمو فى سوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلي، من خلال الاستثمار فى البنية التحتية الحديثة والموثوقة، وتسعى لتلبية احتياجات العملاء المتنامية من خلال توسيع خدماتها، مدعومة برؤيتها الاستراتيجية، التى تعتمد على البنية التحتية المعلوماتية المتطورة وصولاً إلى الخدمات والتطبيقات الرقمية التى تمكن عملائها من الاستفادة الحقيقية من عمليات التحول الرقمي.

وفى إطار تطويرها للبنية التحتية، قامت الشركة المصرية للاتصالات بإنشاء شبكات ألياف ضوئية موثوقة باستخدام أحدث الحلول التقنية مثل ٨٠٠G/٤٠٠G وتقنية Super C وحلول الشبكات الضوئية ذات التحويل التلقائى (ASON)، وتقدم تقنية النقل عالية السرعة ١,٢T من هواوى أداءً متميزًا فى الوصول، والكفاءة الطيفية، وزمن الوصول، مما يمكن الشركة من تلبية متطلبات النشر التجارى لمختلف التطبيقات مثل المترو والمسافات القصيرة والاتصال البينى لمراكز البيانات (DCI) عبر طول موجة واحد.

وتستخدم الطبقة الضوئية تقنية Super C مع ١٢٠ قناة فى زوج واحد من الألياف الضوئية، ويمكن أن تصل السعة القصوى للألياف الضوئية الفردية إلى ٤٨T، مما يوفر ضمان عرض النطاق الترددى لاستعداد شبكة المصرية للاتصالات لشبكة الجيل الخامس، مما يتيح الفرصة لتقديم خدمات وتطبيقات مبتكرة.

بهذه المناسبة، قال المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للمصرية للاتصالات: "لطالما كانت المصرية للاتصالات تواكب أحدث التقنيات والاتجاهات المتطورة فى صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما أن تقديم تقنية النقل عالى السرعة ١,٢T من هواوى تتماشى تمامًا مع التزام الشركة بتقديم تكنولوجيا المستقبل والاتصال الذكى لتعزيز القدرات الرقمية لعملاء وشركاء المصرية للاتصالات."

من جهته، أعرب جيم ليو، الرئيس التنفيذى لشركة هواوى مصر، عن سعادته بالتعاون الناجح مع الشركة المصرية للاتصالات، وأكد استعداد هواوى لتواصل التعاون لبناء شبكة ألياف ضوئية عالية السرعة والأداء لتعزيز النجاح التجارى للشركة المصرية للاتصالات.

وقال ليو: "يسعدنا أن نشهد التجربة الناجحة لتقنية النقل عالى السرعة ١,٢T فى شبكة DWDM مع المصرية للاتصالات، وسنواصل تعاوننا الوثيق معا لبناء شبكة ألياف ضوئية هى الأفضل فى فئتها وعالية السرعة بزمن استجابة منخفض وعالية التوفير، مما يساعد المصرية للاتصالات على تحقيق المزيد من النجاح التجاري.

تعكس هذه الشراكة الاستراتيجية التزام الشركتين بالتقنية المستدامة والابتكار، وتعكس التزام المصرية للاتصالات بتقديم تكنولوجيا المستقبل والاتصال الذكى لدعم القدرات الرقمية لعملائها وشركائها.

ما بين «المصرية للاتصالات» و«إريكسون»..

نجاح اختبار «الجيل الخامس» فى العاصمة الإدارية الجديدة

نجحت الشركة المصرية للاتصالات، أول مشغل اتصالات متكامل فى مصر و شركة إريكسون، المدرجة فى بورصة ناسداك: ERIC، فى تجربة تقنية الجيل الخامس فى العديد من المواقع الرئيسية فى العاصمة الإدارية الجديدة فى مصر، وتحقيق أعلى سرعة لتنزيل البيانات بما يتطابق مع القيم النظرية عبر النطاق الترددى المستخدم.

أجُريت التجربة على الطيف الترددى ٢,٦ جيجا هرتز المصرح به حاليا من خلال تقنية الجيل الخامس بنظام الراديو من إريكسون والمتصلة بحزمة البيانات المتطورة الموحدة من إريكسون. وتعد هذه التجربة امتداد للتعاون المستمر بين شركة إريكسون والشركة المصرية للاتصالات وستتيح الاستخدام الفعال للنطاق العريض وإنشاء شبكة أكثر تطورا للشركة المصرية للاتصالات.

أعرب المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للمصرية للاتصالات عن امتنانه بنجاح هذه التجربة قائلا: "بفضل تكنولوجيا الجيل الخامس، يمكننا المساعدة فى خلق مستقبل أكثر ذكاءً وأمانًا واستدامة لعملائنا، كما نتطلع إلى الاستفادة من هذا الابتكار لتسهيل الخدمات الجديدة التى تدعم خطط الشركة ورؤيتها و تغيير طرق التواصل والتفاعل بين الناس وكيفية إنجاز أعمالهم" مضيفاً" سعداء بهذه التجربة الناجحة فى إطار شراكتنا الاستراتيجية طويلة الأمد مع إريكسون".

وفى هذا الصدد قال فادى فرعون، رئيس إريكسون الشرق الأوسط وإفريقيا، إن إريكسون تتمتع بتاريخ طويل فى قيادة الابتكار التكنولوجى فى مصر يعود تاريخه إلى تركيب أول هاتف فى الدولة فى مدينة الإسكندرية عام ١٨٩٧. ولا نزال مستمرين فى تحقيق إنجازات جديدة بالتعاون مع شركائنا مثل المصرية للاتصالات حيث ستعمل هذه التجربة على تمهيد الطريق لنشر شبكات تقنية الجيل الخامس فى كافة أرجاء الدولة، وفتح فرص اتصال جديدة وإدخال تحسينات فى السرعة ودقة تحديد المواقع وكفاءة الطاقة وخفض زمن الانتقال، مما يعود بالنفع الكبير على المستهلكين والمجتمع."

الجدير بالذكر أن شبكة الجيل الخامس الرئيسية والمرنة المدعومة بشبكات الوصول اللاسلكي(الراديو)، ستساعد الشركة المصرية للاتصالات لتقديم تغطية عالية الأداء والأكثر اعتمادية لشبكة الجيل الخامس سواء داخل مصر أو خارجها.

هذا وسوف تسهم هذه التجربة فى دفع مبادرات التحول الرقمى وتطبيقات الذكاء الاصطناعى التى تتبناها الدولة المصرية إلى الأمام فى المستقبل القريب

«البريد المصري» يفوز بجائزة التميز من الاتحاد العالمى للعام الرابع

كتب: أسامة محمد

فاز البريد المصرى للعام الرابع على التوالى بجائزة اتحاد البريد العالمى "تعاونيات البريد السريع"؛ على تميزه فى خدمة عملاء البريد السريع على المستوى الدولي، بعد تطبيق أعلى معايير الجودة والالتزام بمعايير الاستعلام والتسليم الدولية.

قال الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري: "إن فوز البريد المصرى بهذه الجائزة للعام الرابع على التوالى يؤكد ريادة مصر فى تقديم الخدمات البريدية"، ويمثل تجسيدًا واضحًا للنجاح الذى حققه البريد المصرى فى تطبيق كافة المعايير الدولية على جميع الخدمات، موجهًا الشكر لجميع العاملين بالبريد المصرى على جهودهم وتفانيهم فى إنجاز العمل بالدقة المنشودة والجودة المطلوبة؛ من أجل رفع اسم مصر عاليًا بين الدول الأعضاء فى الاتحاد البريدى العالمي.

وأوضح الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة البريد المصري، أن معايير الحصول على هذه الجائزة تعتمد على محددات رئيسية يتم رصدها بناءً على مؤشرات أداء عالية الدقة يتم قياسها من الاتحاد البريدى العالمى على جودة خدمة العملاء، إذ يتم قياسها بناءً على عدة محاور منها: الالتزام بمعايير التسليم الدولية، ودقة الرد على الشكاوى والاستعلامات الدولية، والامتثال للمعايير الدولية فى تبادل البيانات؛ الأمر الذى تطلب جهدًا كبيرًا للوصول بخدمات البريد المصرى إلى مستويات الجودة العالمية.

لجذب استثمارات جديدة فى مصر..

«عمرو طلعت» يفتح قنوات «اتصال استثمارى» مع أوروبا

كتب - ابراهيم علي:

اختتمت فعاليات المؤتمر العالمى للهواتف المحمولة MWC ٢٠٢٤ ، الذى استضافته مدينة برشلونة الإسبانية، خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ فبراير٢٠٢٤، ويعد المعرض هو الحدث السنوى العالمى الأبرز لصناعات الهواتف المحمولة والتكنولوجيا على مستوى العالم وتنظمه الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول GSMA؛ بمشاركة صناع القرار وكبار المسئولين الحكوميين، والخبراء ومسئولى المنظمات الدولية وكبرى الشركات العاملة فى مجال الهاتف المحمول وأجهزته، والمتخصصين فى التكنولوجيات ذات الصلة، ورواد صناعة الهاتف المحمول من مختلف أنحاء العالم.

وعلى هامش فعاليات المعرض والمؤتمر العالمى للهواتف المحمولة ببرشلونة فى أسبانيا، كرمت شركة أوبن سيجنال العالمية المتخصصة فى تقييم معايير تجربة المستخدمين لخدمات الهاتف المحمول الشركة المصرية للاتصالات "WE" فى احتفالية أقامتها على هامش معرض برشلونة الدولى لشبكات الهواتف المحمولة والذى يعقد فى الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ فبراير٢٠٢٤، ومنحتها جائزة أسرع شبكة إنترنت موبايل فى مصر، تسلم الجائزة المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات.

واستطاعت شبكة المصرية للاتصالات أن تتصدر مشغلى الاتصالات فى مصر فى فئات الـ"Video Streaming" وال"Live video streaming" والـ "Gaming" والـ " Quality consistency" بما يؤكد على اهتمام الشركة المصرية للاتصالات بتوفير أفضل تجربة للعميل، وتزويده بأعلى مستوى من خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال مواصلة الاستثمار فى تطوير وتحديث البنية التحتية للاتصالات فى مصر، وكانت المصرية للاتصالات قد حصلت أوائل هذا العام على ترخيص تقديم خدمات الجيل الخامس، لتصبح أول شبكة اتصالات فى مصر تقدم هذه الخدمات لعملائها تأكيداً على ريادتها لسوق الاتصالات المصرى كأول مشغل متكامل لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر.

وعقد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على هامش فعاليات المعرض والمؤتمر العالمى للهواتف المحمولة ببرشلونة فى أسبانيا، مباحثات مع مسئولى عدد من الشركات العالمية المتخصصة فى مجالات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات ركزت على دفع سبل التعاون وفتح آفاق جديدة من التعاون وجذب استثمارات لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى.

حيث عقد الدكتور عمرو طلعت لقاءا مع شامل جوسوب الرئيس التنفيذى لمجموعة فوداكوم Vodacom Group.

كما التقى الدكتور عمرو طلعت مع لى زيكسو الرئيس والمدير التنفيذى لشركة "زد تى إي" ZTE ؛ تناول الاجتماع بحث فرص التعاون فى مجالات تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز التحول الرقمى، والاستفادة من خبرات الشركة فى مجال البنية التحتية الخاصة بالجيل الخامس، وتوفير حلول مبتكرة لتوسيع نطاق الاتصالات والإنترنت فى المناطق الريفية والنائية.

كما بحث الدكتور عمرو طلعت مع أوليفر توزيك رئيس شركة سيسكو Cisco لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التعاون فى مجال بناء القدرات الرقمية، والتوسع فى حجم أعمال مركز الشركة فى مصر؛ وذلك بحضور المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، و ريم أسعد نائب رئيس شركة سيسكو لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، و باستورا فاليرو نائب الرئيس الأول بشركة سيسكو للأسواق الدولية والشؤون الحكومية.

وعقد الدكتور عمرو طلعت اجتماعا مع تشارلى قواس رئيس مجموعة حلول أشباه الموصلات بشركة "برودكوم" Broadcom؛ تم خلاله استعراض استراتيجية مصر تصنع الإلكترونيات وبحث فرص التعاون والاستثمار بهذا المجال فى مصر وذلك بالتنسيق مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات "ايتيدا".

وفى ذات السياق بحث الدكتور عمرو طلعت مع كارستن جويكى رئيس شركة "زيكسل" Zyxel للاتصالات فرص التعاون فى تصنيع أجهزة الاتصالات بمصر؛ وذلك بحضور المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، و كريس تشو رئيس قسم الأعمال بالشركة، و غسان الحسينى رئيس قسم المبيعات ومقدمى الخدمات بالشركة فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

كما عقد الدكتور عمرو طلعت اجتماعا مع مارينا والتر نائب الأمين العام ومدير المكتب الإقليمى العربى فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى (UNDP) لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك لدعم الجهود المبذولة فى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز قدرات مصر فى مجال الذكاء الاصطناعى.

كما التقى الوزير مع هوك تان الرئيس والرئيس التنفيذى لشركة "برودكوم" Broadcom وعدد من قيادات الشركة العالمية المتخصصة فى مجال حلول برمجيات أشباه الموصلات والبنية التحتية؛ وذلك على هامش فعاليات المعرض والمؤتمر العالمى للهواتف المحمولة ببرشلونة؛ حيث تناول اللقاء بحث خطط الشركة للتوسع فى حجم أعمال شركة "فى إم وير" VMware بمصر.

كما التقى الدكتور عمرو طلعت مع فادى فرعون نائب أول رئيس شركة "إريكسون"Ericsson ورئيس الشركة فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا لبحث تعزيز التعاون فى مجال بناء القدرات الرقمية، والتعهيد.

وفى سياق متصل؛ بحث الدكتور عمرو طلعت مع جاكلين شى نائب رئيس شركة هواوى Huawei للخدمات السحابية التوسع فى استثمارات الشركة بمصر وتعزيز التعاون فى مجالات الذكاء الاصطناعى والجيل الخامس وبناء القدرات الرقمية والبنية التحتية الرقمية. وذلك بحضور المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات، و تيرى هى رئيس شركة هواوى لمنطقة شمال ووسط وغرب أفريقيا، و جيم ليو الرئيس التنفيذى لشركة هواوى مصر.

كما اجتمع الدكتور عمرو طلعت مع يوسف خالدى نائب رئيس شؤون شبكة أزور السحابية للمشغلين لدى شركة مايكروسوفت Microsoft ؛ حيث تم مناقشة التعاون فى مجال بناء القدرات الرقمية فى الذكاء الاصطناعى؛ وذلك بحضور باسو سلسيدو نائب رئيس الشركة للمؤسسات والاتصالات، و ميرنا عارف مدير مايكروسوفت مصر.

وعقد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات اجتماعا مع هاكان جيفرل نائب وزير التجارة الخارجية بالسويد؛ تم خلاله بحث سبل تشجيع الاستثمارات السويدية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى، والتعاون فى مجالات بناء القدرات الرقمية والأمن السيبرانى. وذلك بحضور تيبو تاورينين سفير السويد فى إسبانيا.

كما اجتمع الدكتور عمرو طلعت مع يوسف طيوب الرئيس التنفيذى لمجموعة أكسنتشر Accenture للعمليات العالمية المتخصصة فى استشارات الأعمال والخدمات؛ حيث توفر المجموعة خدمات استشارية واستراتيجية وتكنولوجية وخدمات التشغيل من خلال شبكة عالمية واسعة من المكاتب ومراكز تقديم الخدمات ومراكز الابتكار. وتتواجد المجموعة فى أكثر من ٢٠٠ مدينة بـ٥١ دولة لخدمة عملائها فى أكثر من ١٢٠ دولة.

وناقش اللقاء جهود الدولة لتشجيع الشركات العالمية للاستثمار فى مصر بمجال التعهيد فى ضوء استراتيجية مصر الرقمية لتنمية صناعة التعهيد؛ حيث تم بحث فرص التعاون المشترك فى مجال التعهيد.

كما بحث الدكتور عمرو طلعت مع أناند آثريا الرئيس التنفيذى والمدير العام لشركة تيجاس Tejas للشبكات الهندية العاملة فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وتصنيع أجهزة ومعدات الاتصالات؛ خطط الشركة المستقبلية وفرص التعاون فى تصنيع معدات الاتصالات وبناء القدرات الرقمية.

والتقى الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع محمد بن ثامر الكعبى وزير المواصلات والاتصالات بالبحرين؛ حيث تناول اللقاء آليات تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين مصر والبحرين فى مجالات التحول الرقمى والتطوير المؤسسى، ومراكز البيانات، وبناء القدرات الرقمية، والابتكار وريادة الأعمال، والبحوث التطبيقية فى مجال الذكاء الاصطناعى، والخدمات البريدية بالإضافة إلى جذب الاستثمارات فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

واتفق الوزيران على تأطير التعاون بين مصر والبحرين فى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مذكرة تفاهم يتم توقيعها لاحقا.

كما عقد الدكتور عمرو طلعت لقاءا مع يورجن شيفر الرئيس التنفيذى لشركة ديتيكون "Detecon" العالمية المتخصصة فى مجال الاستشارات فى الإدارة والتكنولوجيا والتابعة لمجموعة دويتشة تيليكوم الألمانية. بحضور فالك شرودر شريك ادارى فى الشركة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، و أمير عبد العظيم المدير العام للشركة بمصر، وشريك خبير فى استراتيجية تكنولوجيا الاتصالات.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
3-3-2024
NO.315
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

ارتفاع أسعاره ٢٠٪ وتراجع إنتاجه لـ٢ مليون قطعة فقط..

هاتوا الفوانيس «القديمة» يا ولاد

كتبت: هايدى أشرف

تحتفل الشعوب الإسلامية فى كل بلدان العالم خلال أيام قليلة بحلول شهر رمضان المبارك، حيث يستقبله المسلمون بطقوس واحتفالات خاصة معبرين عن فرحتهم بحلوله.

ويتسم الشهر الكريم فى مصر بأن له طابع خاص ومظاهر مختلة فى الروحانيات والعبادات و الطعام، ومن أهم مظاهر الاحتفال هو «الفانوس المصري» الذى يقبل عليه الصغار والكبار لشرائه كعلامة مميزة للشهر المبارك.

وفى ظل الارتفاع الجنونى للأسعار التى حدثت فى الفترة الأخيرة فى أغلب السلع الغذائية والأجهزة الكهربائية وكافة المنتجات فى مصر، يتساءل المصريون عن أسعار فوانيس رمضان ٢٠٢٤ فى مصر التى بالطبع ستتأثر تأثيرًا كبيرًا بزيادة الأسعار.

وفى هذا الإطار، ارتفعت أسعار الفوانيس بنسبة تبدأ من ٢٠٪ لمنتجات السنوات الماضية، وتصل لقرابة الضعف فى المنتجات حديثة الصنع التى لا تتجاوز الـ ٣٠٪ من إجمالى الكميات المعروضة من الفوانيس، كما انخفض الإنتاج المحلى من فوانيس رمضان بشكل كبير العام الجاري، حيث بلغ حجم الإنتاج هذا العام حوالى مليونى فانوس فقط، مقارنة بـ ٥ مليون فانوس العام الماضي، وبـ ٤ مليون عام ٢٠٢٠ الذى تأثر فيه سوق الفوانيس بأزمة وباء كورونا، وتم منع دخول أى كميات من الصين وغزت الفوانيس المصرية السوق بنسبة ١٠٠٪، كما نجحت مصر فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الفوانيس خلال العام الماضي، وأصبحت تصدر للخارج بنحو ٢٠٠ ألف فانوس لعدد من الدول.

ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية خلال هذه الأيام بسبب الأزمة الاقتصادية التى تحيط بالعالم، ورغم ارتفاع أسعار بعض السلع والمنتجات الأخرى، إلا أن هناك إقبالا كبيرًا على شراء الفوانيس الرمضانية لهذا العام، كونها جزءًا أساسيًا فى كل بيت مصرى فى هذا الشهر من كل عام، حيث يعد من العادات المتوارثة بين الشعوب الإسلامية، ورغم الأوضاع الاقتصادية لكن الفانوس الرمضانى لا يستغنى عنه المصريون فى هذا الشهر الكريم.

ويتم تصنيع الفانوس فى مصر بنسبة ١٠٠٪ من خلال ٣ فئات إلا وهم: الأسر المنتجة فى المنازل وتمثل ١٠٪ من حجم الإنتاج السنوي، والورش الصغيرة وتمثل ٣٠٪، بالإضافة إلى المصانع والتى تمثل ٦٠٪ من حجم الإنتاج سنويًا.

وارتفعت أسعار الفوانيس هذا العام بنسبة من ٤٠ إلى ٥٠٪، وفقًا لشعبة الأدوات المكتبية وألعاب الأطفال بالغرفة التجارية فى القاهرة، وذلك نتيجة لارتفاع سعر الدولار وارتفاع أسعار الخامات.

وفى جولة لـ«لبورصجية» فى أحد محال ومعارض الفوانيس، فتبدأ أسعار فوانيس رمضان ٢٠٢٤ من ٥٠ جنيهًا، وتصل إلى ٣٠٠٠ جنيه، إذ تختلف بحسب النوع والحجم والتصميم، بينما جاءت أسعار الفوانيس فى الشوادر، كالتالي: تتراوح أسعار الفوانيس المصنوعة من الخيامية «القماش» ما بين ٥٠ وحتى ٢٠٠ جنيه بحسب الحجم.

وفيما يخص أسعار الفوانيس الصينى التى تغنى أغانى رمضان فإنّ أسعارها تتراوح بين ١٢٠ وحتى ٢٠٠ جنيه، وجاءت أسعار الفوانيس الخشب بالأسواق بين ٩٠ وحتى ٣٠٠ جنيه.

و ظهرت أنواع جديدة من الفوانيس وهى الكريستال والأكليرك التى تتراوح أسعارها بين ٢٠٠ وحتى ٣٩٠ جنيهًا، وتبلغ أسعار فوانيس رمضان الصاج ما بين ١٣٠ وحتى ٢٥٠ جنيهًا حسب الحجم للأحجام الصغيرة والمتوسطة، بينما جاءت أسعار فوانيس رمضان الكبيرة ما بين ٥٥٠ وحتى ٣ آلاف جنيه وتتكون من خامات الصاج أو النحاس.

أُغلى «كأس مصر» على حساب «تركى آل الشيخ»

كتب - عادل حسن:

يلتقى الأهلى والزمالك، يوم ٨ مارس المقبل فى السعودية، بعد إعلان الاتحاد المصرى لكرة القدم، بالتنسيق مع الاتحاد السعودى لكرة القدم، والشركة المتحدة للرياضة، تلبية دعوة المملكة العربية السعودية، لاستضافة نهائى كأس مصر لأول مرة فى التاريخ، على ملعب الأول بارك بالرياض، فى تمام الساعة العاشرة بتوقيت القاهرة الحادية عشر بتوقيت مكة المكرمة.

وحسب ما ذكره اتحاد الكرة فى بيان رسمى فى وقت سابق، حول قيمة الجوائز المالية لبطولة كأس مصر للموسم الماضي، فإن الفائز باللقب سيحصل على ٣٥٠ ألف دولار.

فيما سيحصل الخاسر فى نهائى كأس مصر، للموسم الماضى على ١٠٠ ألف دولار كوصيف للبطولة المصرية.

وأعلن تركى آل الشيخ رئيس هيئة الترفيه السعودية، بشكل رسمي، تخصيص ٥٠٠ ألف دولار من جانب إدارة موسم الرياض، لصالح الفريق الفائز فى كأس مصر، ليكون مجموع جوائز الفائز من المباراة إلى ٨٥٠ ألف دولار.

فيما أعلن أيضًا، إن إدارة موسم الرياض، ستقدم جائزة مالية قدرها ٥٠ ألف دولار، لصالح اللاعب الأفضل خلال مباراة النهائى بين الأهلى ضد الزمالك.

بصورة عامة الدلائل تؤكد ان النسخة الحالية من كأس مصر ستشهد مكافآت هى الأعلى فى تاريخ كأس مصر منذ انطلاقها سنة ١٩٢١.

الفريق الفائز بنهائى كأس مصر بصورة عامة يحصل على اجمالى مبلغ ٩٥٠ ألف دولار، مقدمة من موسم الرياض، ويقسم مبلغ الـ٩٥٠ ألف دولار كالتالي: ٣٥٠ مكافأة أساسية للفائز بالكأس، و٥٠٠ ألف دولار إضافية من موسم الرياض، بالإضافة إلى ١٠٠ ألف دولار رسوم المشاركة.فيما يحصل الفريق الخاسر على ٢٥٠ ألف دولار، حيث تكون ١٠٠ ألف دولار قيمة المشاركة، و١٥٠ ألف دولار إضافية.

ولم يسبق وأن تشهد بطولة كأس مصر هذه المكافآت من قبل؛ إذ أن أكبر جائزة كانت فى موسم ٢٠١٧، حيث حصل البطل على مبلغ مليون و٧٠٠ ألف جنيه.وفى موسم ٢٠٢٠، حصل البطل على مليون و٥٠٠ ألف جنيه

الجدير بالذكر أن الفريقان الأهلى والزمالك سيحصلان على ١٠٠ ألف دولار، نظيره مشاركتهما فى المباراة بعيدًا عن صاحب اللقب ووصيفه.

وأعلنت هيئة الترفيه السعودية، عن نفاد تذاكر مباراة نهائى كأس مصر بين الأهلى والزمالك، التى تقام لأول مرة خارج مصر، تحت شعار «١٠٠ سنة كورة».

ونفدت تذاكر مباراة قمة الأهلى والزمالك، فى نهائى كأس مصر، بعد ساعات قليلة فقط من طرحها.

ويغيب عن اللقاء العديد من اللاعبين المميزين من الجانبين، فقد عصفت الإصابات الطويلة بعدد من لاعبى الأهلى الأساسيين، ويأتى فى مقدمتهم محمد الشناوى حارس مرمى الفريق، والذى تعرض لإصابة فى الكتف خلال مشاركته مع المنتخب الوطنى خضع على أثرها لعملية جراحية، كما تأكد غياب أليو ديانج لاعب وسط الفريق الذى من المقرر أن يخضع لجراحة فى الركبة، ويفتقد الأهلى لخدمات مدافعه ياسر إبراهيم والذى أصيب بتمزق فى الخلفية.

فى المقابل تأكد غياب محمود حمدى الونش مدافع الفريق الأبيض عن قمة الكأس المرتقبة، وذلك بسبب إصابته بقطع فى الرباط الصليبى وخضوعه لعملية جراحية، كما تأكد غياب محمد عبد الشافى لاعب الفريق الأبيض لذات الأمر، بينما يجرى تجهيز زياد كمال للمشاركة.

نفد خلال ساعتين فقط..

«حذاء ترامب».. آخر تقاليعه التجارية

كتبت: دعاء سيد

يعتبر الرئيس الأمريكى السابق والمرشح الرئاسى القادم لرئاسة البيت الأبيض، دونالد ترامب واحدًا من أكثر رؤساء العالم إثارة للجدل، ويمتلك سجلًا حافلًا بالتصريحات الغريبة والمتناقضة والفاضحة، بالإضافة إلى الأفعال المثيرة للقيال والقال.

ومنذ أيام قليلة، أعلن ترامب عن حذاء رياضى جديد لينضم لسلسلة طويلة من مشروعاته واستثماراته المختلفة، ولكن لم يكن خط الأحذية الخاص به أمرًا عاديًا، فقد أعقب الحكم الصادر ضده من قاض فى نيويورك، والذى ألزمه بدفع ٣٥٤,٩ مليون دولار عقابًا على مبالغته الاحتيالية فى تقدير ثروته الصافية لخداع المقرضين، كما قضت المحكمة بمنعه من إدارة شركاته فى ولاية نيويورك لثلاث سنوات.

ومع ذلك، أشارت التقارير إلى أن الحذاء الرياضى الجديد الذى أطلقه ترامب، حقق نجاحًا كبيرًا منذ طرحه للبيع، حيث تردد أنه نفد خلال ساعتين فقط، من إعلان بيعه على الموقع الرسمى ويبلغ سعر الزوج ٣٩٩ دولارا وطُرح منه ألف زوج فقط، وأطلق ترامب أيضًا حذاء باسم «T- Red Wave» فى إشارة إلى الحرف الأول من اسم ترامب والموج الحمراء الذى يشير إلى حزبه الجمهوري، إضافة إلى حذاء «POTUS ٤٥»، الذى يشير إلى كونه الرئيس الـ٤٥ للولايات المتحدة، بالاضافة لزجاجة عطر وكولونيا باسم «Victory٤٧»، حيث يطمح الملياردير الأمريكى الذى يعرض للبيع بقيمة ٩٩ دولارًا.

وبالرغم من ذلك، لم تكن أحذية ترامب الذهبية هى المشروع الوحيد الغريب فى حياته، حيث يمتلك ترامب سجلًا من المشاريع الغريبة والتى نستعرضها فيما يلي:

ترامب ستيكس

فى واحدة من أغرب القرارات الاستثمارية للرئيس الأمريكى السابق التى تعود بعام ٢٠٠٧، أطلق «ترامب» العلامة التجارية «ترامب ستيكس» لبيع شرائح اللحم الفاخرة بالإضافة للبرجر والسجق.

فشل المشروع فشلًا ذريعًا منذ بدايته وأدى إلى جعله مدينًا لشركة «Buckhead Deef» بنحو ٧١٥ ألف دولار، وربما يرجع السبب فى فشلها إلى أن شرائح اللحم لم تكن رخيصة وكانت مكلفة جداً مع سعر يبدأ من ٢٠٠ دولار أمريكى لشريحة اللحم الواحدة.

كما أن تناول «شرائح لحم ترامب» كان متوفرًا فقط فى منتجعاته، ولكن بعد ضعف الإقبال عليها، أعلن عن توافر بيعها إلكترونيًا، ولكن فشلت فى تحقيق أية مبيعات على الإطلاق وانتهى مشروع «ترامب».

زجاجات مياه

فى عام ٢٠٠٤، قرر ترامب توفير زجاجات المياه التى تتوافر فى فنادقه ومطاعمه للبيع؛ اعتقادا منه أن الناس مولعون بهذه المياة، ولكن فشلت محاولات الترويج لزجاجات المياه وتم إنهاء المشروع.

برنامج كرتوني

فكر ترامب سابقًا فى انتاج برنامج كرتونى باسم Trump Takeover يستعرض قيام ترامب بإنقاذ الولايات المتحدة والعالم من أزمات كبرى، ولكن لم يتم انتاج هذا المسلسل الكرتوني؛ نظرًا لأن جميع الشركات المنتجة وشركات البث رأت مدى غرابة الفكرة ولم توافق على الإنتاج أو البث، وانتهى المشروع قبل ولادته.

شركة طيران

فى عام ١٩٨٨ ، حصل ترامب على قرض بقيمة ٢٤٥ مليون دولار لشراء طائرات شركات «Eastern Air Shuttle»، وقام بتغييرات جذرية فى الشركة وطائراتها، وبعد عامين من إطلاق المشروع، لم تستطع شركة الطيران فى تحقيق ربحًا كافيًا لسداد أقساط القرض وفوائده، بعد هبوط اضطرارى لإحدى طائراته والتى كادت أن تودى بحياة كل من كانوا على متن الطائرة حتى قرر بيع الشركة.

مجلات ترامب

أطلق ترامب مجلة Trump Style التى كانت تنشر فى الفنادق والمنتجعات المملوكة له وكانت تحتوى المجلة على مقابلات مع ترامب ومسؤولين فى شركاته، بالإضافة لإعلانات واستعراض لميزات المنتجعات والفنادق الخاصة به، وبعد توقف مجلة Trump Style بدأ إصدار مجلة Trump World التى كانت تحتوى على مقابلات وصور لترامب وأبنائه وأخبار عن استثماراته، مع محتوى ترويجى لمنشآت ترامب ومشاريعه المتعددة، توقفت المجلة بعد إصدارين فقط، لكنه لم يستسلم و اصدرات جديدة من مجلات Trump World II المكونة من ٣ إصدارات: Red وWhite وBlonde لكنها لم تحظى بأى نجاح، وأدت سلسلة Trump World لخسائر كبيرة لناشريها وصلت إلى ٣ ملايين دولار حتى اصدر مجلة Trump Magazine التى تكبدت خسائر وصلت إلى ٧ ملايين دولار وفى النهاية وبسبب تأثيرات الأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨، قام ترامب بإنهاء مشروعه الإعلامي.

جامعة ترامب

فى عام ٢٠٠٥، افتتح ترامب جامعة و تم إيهام المتقدمين بأن الدراسة ستمكنهم من معرفة أسرار نجاح رجل الأعمال «دونالد ترامب»، ولكن فوجئ الطلاب بأن المحاضرين مجموعة من المدربين التحفيزيين غير الحاصلين على درجات علمية، وأحيانًا لديهم سجلات إجرامية، ويواجه ترامب حاليًا ٣ دعوات قضائية بخصوص هذا الأمر.

ولم يكفى ترامب بذلك الحد، فقد فكر فى انشاء استديوهات سينمائية وجهز سباقًا الدراجات الهوائية وانشأ برنامج لتمويل المشاريع وغيرها من المشاريع التى انتهت بالفشل.